الباب الرابع والعشرون

الثورة الاقتصادية

١٠٦٦ — ١٣٠٠

الفصل الأول

انتعاش التجارة

كل ازدهار التجارة يمد جذوره فى اتساع نطاق التجارة والصناعة ، ويستمد غذاءه من هذا الاتساع . وكان استيلاء المسلمين على ثغور البلاد الواقعة فى شرق البحر المتوسط وجنوبه ، وعلى تجارة هذين القسمين ، وغارات المسلمين وأهل الشمال والمجر على بلاد أوربا ، وما حل بها من الاضطراب أيام خلفاء شارلمان ، كان هذا كله سبباً فى انحطاط الحياة الأوربية الاقتصادية والعقلية فى القرنين التاسع والعاشر إلى الدرك الأسفل ؛ فلما أن حمى الإقطاع الزراعة وأعاد تنظيمها ، وروض قراصنة الشمال فأصبحوا الزراع والتجار النورمان ، وصد الهون واعتنقوا الدين المسيحى ، واستعادت التجارة الإيطالية معظم ثغور البحر المتوسط ، وأعاد الصليبيون فتح البلاد الواقعة فى شرق هذا البحر ، واستيقظ الغرب فى أثر اتصاله بحضارتين أرقى من حضارته هما حضارتا الإسلام وبيزنطية ، لما حدث هذا كله أتيحت الفرصة فى القرن الثانى عشر لانتعاش أوربا ، ووجد الحافز القوى لهذا الانتعاش ، والوسائل المادية لازدهار الثقافة فى القرن الثانى عشر ، وواصلت هذا الانتعاش حتى منتصف القرن الثالث عشر أى إلى بداية نهاية العصور الوسطى .

وكان شعار الفرد والمجتمع فى ذلك العهد هو : يجب أن يتقدم الطعام على الفلسفة والثراء على الفن Primum est edere, deinde philosophari .

وكانت الخطوة الأولى فى الانتعاش الاقتصادى هى إزالة القيود التى كانت تعطل التجارة الداخلية . ذلك أن الحكومات القصيرة النظر كانت تفرض مائة ضريبة وضريبة على نقل البضائع وبيعها — تفرضها على دخول الثغور ، وعبور القناطر ، واستخدام الطرق أو الأنهار ، أو القنوات ، وعرض البضائع على المشترين فى الأسواق والموالد . وكان سادة الإقطاع يرون أن من حقهم أن يجبوا الضرائب على البضائع المارة بأملاكهم كما تفعل الدول فى هذه الأيام ، وكان منهم من يبسط حماية حقة وخدمات صادقة للتجار إذ يمدونهم بالحراسة المسلحة وكرم الضيافة التى تيسر لهم القيام بأعمالهم(*) . ولكن تدخل الدول وسادة الإقطاع فى شئون التجارة أدى إلى وجود اثنتين وستين محطة لجباية المكوس على طول نهر الإلب ، وسبع وسبعين على نهر الدانوب . . ؛ وكان التاجر يؤدى ستين فى المائة من بضاعته نظير نقلها فى نهر الرين أو على شاطئيه(٢١) . وتعرض التجار والمسافرون لأشد الأخطار فى الطرق البرية والمسالك المائية الموبوءة بالحروب الإقطاعية ، والجنود غير النظاميين ، والأشراف اللصوص ، والقرصان المنتشرين فى الأنهار والبحار . غير أن « هدنة الله » و « سلم الله » يسرتا التجارة البرية بتحديدهما فترات للسفر آمنة أماناً نسبياً ؛ كما أن ازدياد قوة الملوك قلل بعض الشىء من السرقات ، وأوجد نظاما موحداً للمقاييس والموازين ، وحدد العوائد والمكوس ونظمها ؛ ومنعها منعاً باتاً من بعض الطرق والأسواق فى أيام الموالد الكبرى .

(*) كان بعض سادة الإقطاع يعلقون دروعهم ، أو يعلقون شعارهم الحربى ، عند مداخل قصورهم علامة على استعدادهم لاستضافة الغرباء . وهذا هو السبب فى قيام النزل على جانبى الطرق تحمل أسماء مثل : « النسر الأحمر » ، و « السيع الذهبى » ، و « الدب الأزيد » .

وكانت هذه المواسم عصب الحياة التجارية فى العصور الوسطى . نعم إن البائعين الجوالين كانوا بطبيعة الحال يترددون ببضائعهم الصغيرة على الأبواب ، والصناع يبيعون مصنوعاتهم فى حوانيتهم ، والبائعين والمشترين يجتمعون فى المدن أيام الأسواق ، والأشراف يقيمون الأسواق قريبة من قصورهم ، والكنائس تسمح بإقامتها فى أفنيتها ، والملوك يديرونها فى مخازن فى عاصمة ملكهم . نعم إن هذا كله كان يحدث ، ولكن تجارة الجملة ، والتجارة الدولية كانتا تتركزان فى المواسم الإقليمية التى كانت تقام فى أوقات معينة فى لندن واستوربردج Stourbridge بإنجلترا ؛ وفى باريس ، وليون ، وريمس ، وإقليم شمبانيا بفرنسا ؛ وفى ليل ، وإيبر Ypres ودويه Douai ، وبروج Bruge بفلاندرز ، وفى كولونى ، وفرانكفورت ، وليبزج ، ولوبك Lübeck بألمانيا ، وجنيفا بسويسرا ؛ ونفجورود بروسيا . . . وكانت أشهر هذه الأسواق كلها وأحبها إلى الجماهير ماكان يقام منها بمقاطعة شمبانيا فى لانى Lagny ، إذا حل شهر يناير ، وفى بار — على — الأوب Bar-sur-Aube أيام عيد الفصح ، وفى بروڤن Provins فى شهرى مايو وسبتمبر ، وفى تروای Troyes فى شهرى سبتمبر ونوفمبر . وكان كل موسم من هذه المواسم يدوم ستة أسابيع أو سبعة ، وكان تعاقبها على هذا النحو بمثابة سوق دولية تدوم معظم أيام السنة . وكانت أماكنها مما ييسر اجتماع المتاجر والتجار القادمين من فرنسا والأراضى الوطيئة ، ووادى نهر الرين ، بالقادمين من پروڤانس ، وأسپانيا ، وإيطاليا ، وأفريقية ، وبلاد الشرق ؛ وكانت هذه المواسم مصدراً كبيرا للثراء والسلطان لفرنسا فى القرن الثانى عشر . ونشأت هذه المواسم فى مدينة تروای فى القرن الخامس الميلادى ، ثم اضمحل شأنها حين انتزع فليب الرابع (١٢٨٥ — ١٣١٤) شمبانيا من أمرائها المستنيرين ففرض عليها من المكوس والنظم ما أفقرها ؛ فلما كان القرن الثالث عشر حلت محلها الثغور والتجارة البحرية .

وكان بناء السفن والملاحة قد تحسنا تحسناً بطيئاً منذ أيام الرومان ، فقد كان لمئات من المدن الساحلية منارات حسنة لإرشاد السفن ، وكان لكثير منها — كالقسطنطينية ، والبندقية ، وجنوى ، ومرسيليا ، وبرشلونة — أحواض واسعة . وكانت السفن فى العادة ذات سطح واحد أو لا سطح لها على الإطلاق ، وكانت حمولتها حوالى ثلاثين طنا ؛ وكان فى مقدورها لصغر حجمها وقلة حمولتها أن تسير صعداً فى الأنهار مسافات بعيدة ؛ ولهذا كان فى مقدور سفن المحيطات أن تصل إلى أمثال مدائن نربونه Narbonne ، وبوردو ، ونانت Nantes ، ورون ، وبروج ، وبرمن ، وإن كانت بعيدة بعض البعد عن البحار ؛ ولهذا أضحت هذه المدن ثغوراً مزدهرة . وكانت بعض سفائن البحر المتوسط أكبر حجما من السفن السالفة الذكر ، تحمل ستمائة طن وتتسع لألف وخمسمائة راكب[٢] . وقد أهدت البندقية إلى لويس التاسع سفية يبلغ طولها مائة قدم وثمانى أقدام ، وعدد بحارتها مائة وعشرة . وكان الطراز السائد لايزال هو الطراز القديم ذا الكوثل المزخرف ، والسارية أو الساريتين ، والشراع أو الشراعين ، والهيكل المنخفض ذى الصفين أو الثلاثة الصفوف من المجاذيف ، وقد يصل عددها إلى مائتى مجذاف . وكان معظم المجذفين رجالا أحراراً متطوعين لأن البحارة العبيد كانوا قليلى العدد فى العصور الوسطى[٣] . وتقدم فن إدارة الشراع إلى الربح الذى كان معروفاً فى القرن السادس تقدماً بطيئاً حتى القرن الثانى عشر حين أضيفت إلى الشراع المربع القديم أشرعة أمامية وخلفية[٤] ، ولكن القوة المحركة الرئيسية ظلت هى المجاذيف كما كانت قبل . وظهرت البوصلة البحرية ، التى لا تعرف بدايتها على وجه التحقيق(*) ، فى سفن المسيحيين حوالى عام ١٢٠٠ . وجعل الملاحون الصقليون استعمالها مستطاعاً فى المياه الهائجة بتثبيت

(*) ربما كانت نشأتها فى أوربا ؛ انظر مجلة اسيكيولوم Speculum عدد إبريل سنة ١٩٤٠ ص ١٤٦ .

الإبرة الممغطسة فوق قطب متحرك[٥] ، ومع هذا فقد مرت مائة عام بعد هذا الاختراع قبل أن يجرؤ الملاحون — عدا أهل الشمال — على الابتعاد عن الأرض وتسيير السفن وسط البحار الواسعة . وكانت الملاحة المحيطية من ١١ فبراير إلى ٢٢ نوفمبر عملا اثتنائياً ، فقد كانت محرمة على سفن العصبة الهانسية Hansetic League ، وكانت سفائن البحرين المتوسط والأسود تقف فى هذه الفترة . وظلت الأسفار البحرية بطيئة كما كانت فى الزمن القديم ، فكان اجتياز المسافة من مرسيليا إلى عكا يتطلب خمسة عشر يوماً ، ولم تكن الأسفار البحرية توصف لشفاء الأمراض ، وكانت البحار موبوءة بالقرصان ، وكثيراً ما كانت السفن تتحطم أثناء سفرها ، ولم تكن أقوى البطون تنجو من الاضطراب ؛ ويحدثنا فروسار Froissart أن سير هرڤيه ده ليون Sir Hervé de Léon ظل يتخبط على ظهر السفينة خمسة عشر يوماً بين سوثمبتن Southampton وهارفلير Harflur ، وأنه اعتل إلى حد لم يستطع بعده أن يستعيد صحته[٦] . وكان يعوض المسافرين عن هذه المتاعب بعض التعويض أن أجور السفر كانت قليلة ، فقد كان أجر عبور القناة الإنجليزية (بحر المانش) ستة بنسات فى القرن الرابع عشر ، وكانت أجور نقل البضائع والأسفار البعيدة تتناسب مع هذا الأجر القليل ، ولهذا امتاز النقل البحرى على البرى امتيازاً تبدلت بسببه خريطة أوربا السياسية فى القرن الثالث عشر .

ولما استرد الصليبيون سردانيه (١٠٢٢) وقورسقة (١٠٩١) من المسلمين فتح مضيق مسينا ، والبحر المتوسط للملاحة الأوربية ، كما استردت الحرب الصليبية الأولى جميع الثغور الجنوبية الواقعة على هذا البحر إلا القليل منها . فلما تحررت التجارة من هذه القيود ربطت أوربا بشبكة من الطرق التجارية لم تقتصر نتيجتها على اتصالها بالمسيحيين فى آسية ، بل شملت كذلك اتصالها ببلاد المسلمين فى أفريقية وآسية ، ثم امتدت إلى أبعد من هذا ، إلى بلاد الهند والشرق

الأقصى . فقد كانت المتاجر تحمل من الصين أو الهند ، وتجتاز التركستان ، وفارس ، والشام إلى موانى سوريا وفلسطين ؛ أو تخترق بلاد المغول إلى بحر الخزر ونهر الفلجا ؛ أو تنقلها إلى الخليج الفارسى ، ثم تسير صعدا فى نهر الفرات أو دجلة ، ثم تجتاز الجبال والصحراوات إلى البحر الأسود ، أو بحرر الخزر ، أو البحر المتوسط ؛ أو تسير السفن فى البحر الأحمر ثم تنقل بالقنوات أو القوافل إلى القاهرة أو الإسكندرية . وكانت التجارة — ومعظمها فى القرن الثالث عشر تجارة مسيحية — تنتشر من ثغور أفريقية الإسلامية إلى آسية الصغرى وبيزنطية ، أو إلى جزائر قبرص ، ورودس ، وكريت (إقريطش) ؛ أو إلى ثغور سلانيك ، وبيرية ، وكورنثة ، وپتراس ؛ أو إلى صقلية ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وأسپانيا . وكانت القسطنطينية تضيف بضائعها الكمالية إلى هذا التيار الجارف ، وتغذى التجارة الصاعدة فى نهر الدانوب والدنيپر إلى أوربا الوسطى ، والروسيا ، ودول البحر البلطى . واستولت مدائن البندقية ، وپيزا ، وجنوى على التجارة الغربية البيزنطية ، وحاربت كما يحارب المتوحشون لكى تكون للمسيحيين السيادة على البحار .

وكان مركز إيطاليا بين الشرق والغرب ، موغلة فى البحر المتوسط ، وثغورها المتجهة إلى البحر فى ثلاث جهات مختلفة ، وبلدانها المشرفة على ممرات جبال الألب ، مما يسر لها الاستفادة أكثر من سائر الأقطار من تجارة أوربا مع بيزنطية ، وفلسطين ، وبلاد المسلمين . فقد كان لها على البحر الأدرياوى مدائن البندقية ، وراڤنا ، وريمينى ، وأنكونا ، وبارى ، وبرنديزى ، وتارنتو ؛ وكان لها فى الجنوب كروتون (أقروطونة) ؛ وكان لها على الساحل الغربى رچيو ، وسلرنو ، وأملفى ، وناپلى ، وأستيا ، وپيزا ، ولوكا ، وكانت هذه تنقل تجارة غنية واسعة ؛ وكانت فلورنس المركز المصرفى لهذه التجارة تسيطر على شئونها المالية . وكان نهر الأرنو والپو ينقلان بعض هذه التجارة فى داخل البلاد إلى مدائن پدوا ،

وفرارا ، وكرمونا ، وپياسنزا ، وباڤيا . وكانت رومة تستولى على الإتاوات والعشور من سكان أوربا الأتقياء إلى كنائسها وأضرحتها ؛ وكانت سينا Siena ، وپولونيا تقعان عند ملتقى الطرق الداخلية الكبرى الكثيرة الإنتاج ؛ وكانت ميلان ، وكومو ، وبريشيا ، وڤيرونا ، والبندقية تجمع فى أحجارها ثمار التجارة تتنقل فوق جبال الألب من حوضى الدانوب والرين ؛ وكانت جنوى تسيطر على البحر الترهينى ، كما كانت البندقية تتحكم فى البحر الأدرياوى . وكان أسطول جنوى التجارى يتألف من مائتى سفينة عليها عشرون ألفاً من البحارة ، وكانت ثغورها التجارية تمتد من قورسقه إلى طربزون . وكانت جنوى تتجر بكامل حريتها مع بلاد المسلمين كما تتجر معها البندقية وپيزا ؛ كانت البندقية تتجر مع مصر ، وپيزا مع بلاد تونس ، وجنوى مع أفريقية وأسپانيا الإسلاميتين ؛ وكانت كثير من هذه المدن الإيطالية تبيع الأسلحة للمسلمين فى أيام الحروب الصليبية ، وكان البابوات الأقوياء أمثال إنوسنت الثالث يندددون بالتجارة أيا كانت مع المسلمين ؛ ولكن الذهب كان أقوى أثراً من الدين أو الدم المراق ، ولهذا ظلت « التجارة المحرمة » تجرى فى مجراها العادى(٧) .

واضمحلت جنوى من جراء حروبها مع البندقيـــة ، وتطلعت ثغور فرنسا الجنوبية وأسپانيا الغربية إلى نصيب من تجارة البحر المتوسط ؛ واستعادت مرسيليا إلى حين ما كان لها فى سابق أيامها من تفوق بعد أن كسدت تجارتها أيام سلطان المسلمين ، ولكن منبليه أخذت فى خلال القرن الثانى عشر تنافسها فى أن تكون باب فرنسا الجنوبى مدفوعة فى هذه المنافسة بسكانها المختلفى الأجناس وثقافتها المتعددة الأصول — غالية ، وإسلامية ، ويهودية . وأفادت برشلونة من أهلها الذين ينتمى بعضهم إلى الأسر التجارية اليهودية القديمة التى بقيت فيها بعد أن استردت من المسلمين . وإذا كانت جبال البرانس تفصل أسپانيا المسيحية عن سائر أوربا فقد وجدت فى هذه المدينة وفى بلنسية وسيلة

للاتصال بعالم البحر المتوسط . وكانت ثغور قادس ، وبوردو ، ولاروشل ، ونانت ترسل سفنها لتسير بإزاء ساحل المحيط الأطلنطى إلى رون ، ولندن ، وبروج ؛ كما كانت جنوى فى القرن الثالث عشر ، والبندقية فى عام ١٣١٧ ترسلان سفنهما إلى هذه الثغور الأطلنطية كلها مخترقة مضيق جبل طارق ؛ وقبل أن يحل عام ١٣٠٠ كانت التجارة التى تعبر جبال الألب قد نقصت ، وأخذت تجارة المحيط الأطلنطى تسمو بأمم هذا المحيط إلى تلك الزعامة التى ضمنها لها كولمبس فيما بعد .

وأثرت فرنسا من أنهارها وهى الحبال السائلة التى تربط بها التجارة الأقاليم الواقعة على شطآنها وتوحدها . وبفضل هذه الأنهار — الرون ، والجارون ، واللوار ، والساؤون ، والسين ، والواز Oise ، والموزل ازدهرت تجارتها وأخصبت حقولها ، ولم يكن فى وسع بريطانيا وقتئذ أن تنافسها ، ولكن الثغور الخمسة الواقعة على القناة الإنجليزية كانت ترحب بالسفن والبضائع الأجنبية . وكان نهر التامبز عند لندن محاطاً منذ ذلك العهد البعيد بأحواض السفن المتجاورة الممتدة على شاطئيه ، وكانت تصدر منها المنسوجات ، والصوف ، والقصدير لتستورد بأثمانها التوابل من بلاد العرب ، والحرير من الصين ، والفراء من الروسيا ، والخمور من فرنسا . وكان أنشط من هذه كلها وأنشط من أى ثغر فى أوربا الشمالية مدينة بروج العاصمة التجارية والمنفذ الخارجى لبلاد فلاندرز بغلاتها الزراعية والصناعية . وعند هذه المدينة كان يتقاطع محورا التجارة الأوربية المحور الشرقى الغربى والمحور الشمالى الجنوبى ، كما كانا يتقاطعان عند البندقية وجنوى . وكان موقعها القريب من شاطئ بحر الشمال والمقابل لإنجلترا ، مما يسرلها استيراد الصوف الإنجليزى لينسج على الأنوال الفلمنكية والفرنسية . وكانت إلى هذا بعيدة فى الداخل بعداً يجعل ثغرها مأوى أميناً للسفن . ولهذا اجتذبت إليها أساطيل جنوى والبندقية وفرنسا القريبة ، وسمحت لهذه المدن بأن توزع بضائعها بمائة طريق وطريق على الثغور

الأصغر منها . ولما أن ازداد النقل البحرى أمناً ورخصاً ، اضمحلت التجارة البرية ، وحلت بروج محل المدن ذات المواسم التجارية ، فأضحت السوق التى تلتقى فيها التجارة الأوربية ؛ فكانت حركة النقل الثقيل على أنهار الموز Meuse ، والشلد Scheldt والرين تحمل إلى بروج بضائع ألمانيا الغربية وفرنسا الشرقية لتصدر منهما إلى الروسيا ، واسكندیناوة ، وإنجلترا ، وأسپانيا . وانتعشت بلدان أخرى بفضل هذه التجارة النهرية نذكر منها ڤلنسين Valencienne ، وكمبريه Cambrai ، وثورنيه Tonrai ، وغنت Ghent ، وأنتورب (أنفرس) Antwerp الواقعة على نهر الشلد ؛ ودينان Dinant ، وليبج Liége ، ومسترخت Maestricht على نهر الموز .

وكانت بروج أشهر مدائن القسم الغربى من العصبة الهانسية ، وكان منشأ هذه العصبة وأمثالها أن المدائن التجارية فى أوربا الشمالية ألفت من بينها فى القرن الثانى عشر أحلافاً مختلفة سماها الألمان هانسات Hanses أى اتحادات أو نقابات ، تهدف إلى تشجيع التعاون الدولى ضد المنافسة الخارجية ، وإقامة هيئات متجانسة من التجار البعيدين عن أوطانهم ، وحماية أنفسهم من القراصنة ، وقطاع الطرق ، وتقلب العملة ، والمدينين المماطلين ، وجباة الضرائب ، والمكوس الإقطاعية .

وكونت لندن ، وبروج ، وإيبر ، وتروای ، وعشرون مدينة أخرى « اتحاد لندن » ؛ وانضمت لوبك ، التى أسست فى عام ١١٥٨ لتكون مرقباً خارجيا للحرب والتجارة الألمانيتين مع اسكندیناوة ، إلى هامبرج (١٢١٠ ، وبروج (١٢٥٢)(*) فى اتحاد مشابه لهذا ، انضمت إليه فيما بعد دانزج ، وبرمن ، ونفجورود ، ودوربات Dorpat ، ومجدبرج ، وثورن Thorn ، وبرلين ، وڤزبى Visby ، واستوكهولم ، وبرجن Bergen ، ولندن ؛

(*) ربما كان هذا التاريخ هو بداية العصبة الهانسية ، وإن كان هذا الاسم لم يطلق عليها إلا فى عام ١٢٧٠ .

وبلغ هذا الاتحاد عنفوانه فى القرن الرابع عشر ، وكان يضم وقتئذ اثنتين وخمسين بلدة ، ويشرف على مصاب جميع الأنهار الكبرى — الرين ، والويزر Weser ، والإلب ، والأودر ، والڤستيولا — التى تنقل غلات أوربا الوسطى إلى بحر الشمال والبحر البلطى ؛ وكان هذا الحلف يسيطر على تجارة أوربا الشمالية من رون إلى نفجورود ؛ وظل مدة طويلة يحتكر مصايد الرنجة فى البحر البلطى وتجارة القارة الأوربية مع إنجلترا . ولقد أنشأ الحلف محاكم للفصل فيما يشجر بين أعضائه من نزاع ، والدفاع عنهم فيما يقام عليهم من قضايا من البلدان الخارجة عنه ، وكان فى بعض الأحيان يحارب بوصفه سلطة مستقلة . وقد سن الحلف قوانين لتنظيم العمليات التجارية بل والسلوك الأخلاقى بين أعضائه مدناً كانوا أو رجالا ؛ وكان يحمى التجار المنظمين إليه من الشرائع الاستبدادية ، والضرائب والغرامات غير القانونية ؛ ويفرض على أعضائه مقاطعة المدن التى تسىء إليه ، ويعاقب المماطلين فى الدفع ، والمخلين بالأمانة ، والمشترين بضائع مسروقة . وأنشأ محطة تجارية فى كل مدينة منضمة إليه ، وجعل تجاره خاضعين لقوانينه الألمانية أينما ذهبوا ، وحرم عليهم الزواج من الأجنبيات .

وظلت العصبة الهانسية قرناً من الزمان عاملا من عوامل الحضارة ، فقد طهرت البحر البلطى وبحر الشمال من القراصنة ، ونظفت المجارى المائية ؛ وعدلتها فجعلتها مستقيمة ، ورسمت خرائط للتيارات البحرية والمد والجزر ، وأبانت عليها موضع القنوات ، وأنشأت المنارات البحرية ، والثغور ، والقنوات ، وسنت القوانين البحرية وجمعتها فى كتب ؛ وجملة القول أنها أحلت النظام مكان الفوضى فى تجارة أوربا الشمالية . ولقد ضمت هذه العصبة طبقة التجار ، وألفت منهم هيئة قوية فحمت بذلك الطبقة الوسطى من الأشراف ، وعملت على تحرير المدن من سادة الإقطاع ؛ وليس أدل على قوتها من أنها قاضت ملك فرنسا لأن جنوده أتلفوا بضائع العصبة ، وأرغمت ملك إنجلترا على أن يؤدى ما يلزم من النفقات

لإقامة الصلوات طلباً لنجاة أرواح تجار العصبة الهانسية الذين أغرقهم الإنجليز[٨] . وبفضل هذه العصبة انتشرت تجارة الألمان ولغتهم وثقافتهم نحو الشرق إلى بروسيا ، وليڤونيا Livonia ، وإستونيا Estonia ، ورفعت بلدان كونجزبرج Königsburg ، وليباو Libau ، وميمل Memel ، وريجا Riga إلى مصاف المدن الكبرى . وكانت العصبة تتحكم فى أثمان البضائع التى يتجر فيها أعضاؤها وأوصافها ، وبلغ اشتهار أعضائها بالاستقامة أن استخدم الإنجليز لفظ Easterlings أى (رجال الشرق) بمعنى « نقى أوصاف » وأن أضيف بهذا المعنى إلى لفظى فضة أو ذهب بمعنى موثوق به أو صادق .

ولكن العصبة الهانسية أضحت على مر الزمن عاملا من عوامل الاستبداد والحماية معاً ؛ فقد أسرفت فى فرض القيود الاستبدادية على استقلال أعضائها ، وأرغمت المدن على الانضمام إليها باستخدام سلاح المقاطعة تارة وبالعنف تارة أخرى ، وقاومت المدن والأحلاف المنافسة لها بجميع الوسائل الطيبة منها والخبيثة ، ولم تتورع عن استئجار القراصنة للإضرار بتجارة أولئك المنافسين ؛ وبلغ من أمرها أن نظمت لها جيوشاً خاصة ، وأقامت من نفسها دولة داخل كثير من الدول ؛ وبذلت كل ما فى وسعها للضغط على طبقة الصناع التى تستمد منها بضائعها وظلم هذه الطبقة ، ولهذا أصبح الكثيرون من العمال وغيرهم من الناس يخشونها ويحقدون عليها ، ويرون أنها أقوى وسيلة من وسائل الاحتكار قيدت بها التجارة فى أى وقت من الأوقات . ولما أن ثار العمال فى إنجلترا عام ١٣٨١ طاردوا كل المنضمين إلى العصبة الهانسية ، واقتفوا آثارهم فى أماكن العبادة داخل الكنائس ، وقتلوا كل من لم يستطيعوا النطق بلفظى Cheese Bread (الخبز والجبن) بلهجة إنجليزية[٩] .

واستولت العصبة فى عام ١١٦٠ على جزيرة جتلاند Gotland التابعة

للسويد واتخذت ڤزبى قاعدة وحصنا لتجارة البحر البلطى ، وأخذت بعدئذ عقداً بعد عقد ، تبسط سيطرتها على تجارة الدنمرقة ، وپولندا ، والنرويج ، والسويد ، وفنلندة ، والروسيا . وعلى سياسة تلك البلاد ، حتى قال آدم البرمنى Adam of Bremen : إن تجار العصبة الهانسية فى القرن الثالث عشر « بلغوا من الكثرة مبلغ روث البهائم . . . وكانوا يبذلون من الجهد للحصول على جلد طير الغطاس كأن فى هذا الجلد نجاتهم إلى أبد الدهر »[١٠] . واتخذ هؤلاء التجار مقرهم فى نفجورود القائمة على نهر ڤلخوف Volkhov ، وأقاموا فيها بوصفهم حامية تجارية مسلحة ، واتخذوا كنيسة القديس بطرس مخزناً لبضائعهم ، وأحاطوا مذبحها بدنان الخمر ، وأقاموا على هذه المخازن حراسة أشبه بحراسة الكلاب المتوحشة ، وعنوا فى أثناء ذلك بأداء جميع ما يتطلبه التقى والصلاح من الشعائر الدينية[١١] .

ولم تقنع العصبة بهذا بل وجهت أفكارها نحو السيطرة على تجارة نهر الرين ، وأرغمت كولونى على الخضوع لها مع أنها كانت صاحبة عصبة مستقلة . أما فى جنوب تلك المدينة فقد وقفت فى وجهها عصبة الرين المؤلفة فى عام ١٢٥٤ من كولونى ، ومينز ، واسپير Speyer ، وورمز ، واسترسبرج ، وبازل . وفى جنوب هذه المدائن كانت أجزبرج Augsburg ، وألم Ulm ، ونورمبرج Nuremberg تقوم بالتجارة الآتية من إيطاليا ؛ ولا نزال حتى اليوم نرى فى البندقية مستوع هذه التجارة المسمى Fondaco de Fedeschi القائم على القناة الكبرى . وقامت رجنزبرج Regensburg وڤينا على الطرف الغربى لنهر الدانوب ، ذلك الشريان العظيم الذى كان يحمل غلات الأجزاء الداخلية من ألمانيا إلى بحر إيجة عن طريق سلانيك ، أو إلى القسطنطينية والروسيا والبلاد الإسلامية وبلاد الشرق عن طريق البحر الأسود . وهكذا دارت التجارة الأوربية الداخلية دورة كاملة ، وعمت التجارة الخارجية فى العصور الوسطى كل مكان .

ترى أى صنف من الناس كان أولئك التجار الذين كانوا يرسلون بضائعهم فى هذه الطرق مجتازة أرضين كثيرة متباينة يسكنها أقوام ذوو وجوه مرتابة ولغات غريبة وعقائد متحاسدة متباغضة ؟ لقد كان أولئك التجار ينتمون إلى شعوب مختلفة ويأتون من بلاد كثيرة متباينة ، ولكن عدداً كبيراً منهم كان من الشوام ، واليهود ، والأرمن ، واليونان . وقلما كانوا من صنف رجال الأعمال الذين نعرفهم اليوم رجالا آمنين جالسين خلف مكاتبهم فى مدنهم ؛ بل كانوا فى العادة ينتقلون فى البلدان مع بضائعهم ؛ وكثيراً ما كانوا يقطعون مسافات طويلة ليبتاعوا بأرخص الأثمان ما يحتاجونه من البضائع من الأماكن التى تكثر فيها ، ثم يعودون ليبيعوها غالية فى البلدان التى يندر فيها وجودها . وكانوا فى العادة يشترون ويبيعون بالجملة en gross كما يقول الفرنسيون . وقد ترجم الإنجليز لفظ grosser إلى grocer ثم أطلقوا اللفظ بهذه الصيغة grocer على من يبيع التوابل بالجملة[١٢] . وكان التجار خلائق مغامرين ، ومرتادين ؛ وفرسانُ القوافل مسلحين بالخناجر والرشا ، متأهبين للقاء قطاع الطرق ، والقراصنة ، وآلاف مؤلفة من البلايا والمحن .

وربما كان أشد ما يضايقهم هو اختلاف الشرائع وتعدد جهات التقاضى ، وكان من أهم أعمالهم وضع قانون دولى للتجارة والملاحة يتقدم على مر الأيام . لقد كان التاجر إذا سافر برا يخضع إلى قضاء محكمة جديدة ، وربما خضع إلى قوانين مختلفة فى أملاك كل سيد إقطاعى ، وكان من حق هذا السيد أن يستولى على بضائعه إذا سقطت على الأرض فى الطريق ، وإذا جنحت سفينته أصبحت بمقتضى « قانون التحطيم » من حق السيد الذى جنحت عند ساحل أرضه ؛ وكان مما يفتخر به أحد السادة البريطانيين أن صخرة خطرة فى ساحل بلاده كانت أثمن درة فى تاجه[١٣] . وظل التجار يقاومون هذا الظلم الصارخ عدة قرون حتى بدءوا يلغونه تدريجا فى القرن الثانى عشر . وكان التجار اليهود

الدوليون قد جمعوا فى هذه الأثناء طائفة من القوانين التجارية يسيرون على هديها ؛ وأصبحت هذه النظم فيما بعد أساس القانون التجارى فى القرن الحادى عشر(١٤) . وأخذ هذا القانون التجارى ينمو عاماً بعد عام بما يضاف إليه من الأوامر التى يصدرها النبلاء أو الملوك لحماية التجار أو الزوار القادمين من الدول الأجنبية ؛ وأنشئت محاكم خاصة لتنفيذ القانون التجارى ؛ ومما هو خليق بالذكر أن هذه المحاكم قد أغفلت ضروب الإثبات والمحاكمات القديمة كالتعذيب ، والمبارزة ، والتحكيم الإلهى .

وكان التجار الأجانب قد حصلوا منذ القرن السادس الميلادى بمقتضى قوانين القوط الغربيين على حقهم فى أن يحاكموا فى المنازعات الخاصة بهم وحدهم أمام مندوبين من بلادهم ؛ وهكذا بدأ النظام القنصلى الذى تقيم الأمة التجارية حسب نصوصه « قناصل » لها فى خارج بلادها أى مستشارين لحماية مواطنيها ومساعدتهم . ولقد أنشأت جنوى قنصلية لها من هذا النوع فى عكا عام ١١٨٠ ، وحذت المدن الفرنسية حذوها فى هذا العمل فى أثناء القرن الثانى عشر ؛ وكان ما عقد من الاتفاقات لتبادل هذه الحقوق القنصلية من خير المصادر التى استمد منها القانون الدولى فى العصور الوسطى .

وكان قدر من القانون البحرى قد ظل قائماً من العهود القديمة ؛ فلم يمح هذا القانون قط بين تجار رودس المستنيرين ، بل كان من أقدم الشرائع البحرية « قانون أهل رودس » الصادر فى عام ١١٦٧ . وأصدرت قوانين أوليرون Lois d'Olèron فى أواخر القرن الثانى عشر جزيرةٌ فى البحر قرب ساحل بوردو لتنظيم تجارة الخمور ثم أخذتها عنها فرنسا وفلاندرز ، وإنجلترا . ونشرت العصبة الهانسية قانونا مفصلا فى القواعد والنظم البحرية يسير عليه أعضاؤها : وقد نص فيه على ما يجب اتخاذه من الاحتياطات لضمان سلامة الركاب والبضائع ، وعلى الحقوق التى يتمتع بها الناجون ومن ينجونهم وواجبات ربابنة السفن وملاحيها

وأجورهم ، والشروط التى يصح للسفينة التجارية أو يجب عليها بمقتضاها أن تتحول إلى سفينة حربية . وكانت العقوبات المقررة فى هذه القوانين صارمة ، ولكن يلوح أن هذه الصرامة كانت واجبة لتثبيت التقاليد والعادات الخاصة بالأنظمة البحرية ، وبث الثقة بها والاعتماد عليها فى قلوب الخاضعين لها . ذلك أن العصور الوسطى قد ظلت تؤدب الناس عشرة قرون ليظل أهل هذا الزمن الحديث أحراراً أربعمائة عام .

الفصل الثانى

تقدم الصناعة

تقدمت الصناعة بنفس الخطا التى اتسع بها نطاق التجارة ؛ ذلك أن اتساع الأسواق زاد الإنتاج ، وزيادة الإنتاج أنعشت التجارة .

غير أن وسائل النقل كانت أقل العوامل تقدما ، فقد كانت معظم الطرق الرئيسية فى العصور الوسطى مليئة بالأتربة ، والأقذار ، والأوحال ؛ ولم تكن هناك قنوات أو برابخ تنقل الماء من الطرق ، ولهذا كثرت فيها الحفر والبرك ؛ وكانت المخاضات كثيرة والقناطر قليلة ؛ وكانت الأحمال تنقل على ظهور البغال أو الخيل ولا تنقل فى العربات لأن العربات يصعب عليها تجنب الحفر كما تتجنبها دواب الحمل . وكانت عربات الركوب كبيرة سمجة عجلاتها ذات إطار من حديد غير ذات مرونة[١٥] ؛ ولهذا كانت هذه العربات غير مريحة مهما تكن زينتها ، ومن أجل ذلك فإن الناس رجالا كانوا أو نساء كانوا يفضلون ركوب الخيل منفرجة سيقانهم ذكوراً وإناثاً على الجانبين . وقد ظلت العناية بالطرق حتى القرن الثانى عشر موكولة إلى أصحاب الأملاك المجاورة لها ، ولم يكن هؤلاء الملاك يدركون كيف يطلب إليهم أن ينفقوا المال على إصلاح الطرق التى ينتفع المارون بها أكثر مما ينتفع بها سواهم . وحذا فردريك الثانى فى القرن الثالث عشر حذو المسلمين والبيزنطيين فأمر بإصلاح طرق صقلية وجنوبى إيطاليا ، وأنشئت فى هذا الوقت عينه أولى « الطرق الكبرى الملكية » بتثبيت مكعبات حجرية فى الثرى المفكك أو الرمال ، وشرعت المدن فى هذا القرن نفسه ترصف شوارعها الرئيسية ، وأنشأت مدائن فلورنس ، وباريس ، ولندن ، والمدن الفلمنكية قناطر غاية فى الجودة ، كذلك نظمت الكنيسة فى القرن الثانى عشر هيئات أخوية دينية لإصلاح

القناطر وتشييدها ، وعرضت على من يشتركون فى هذا العمل الغفران من الذنوب . وكان إخوان الجسور Frères pontifs هم الذين أنشأوا جسر أڤنيون الذى لا يزال محتفظا بأربع عقود من صنع أيديهم . وبذلت بعض طوائف الرهبان لا سيما الرهبان البندكتيين جهوداً كبيرة للمحافظة على الطرق والجسور ؛ وظل ملك إنجلترا ورجال الدين فيها ومواطنوها فيما بين عامى ١١٧٦ و ١٢٠٩ يقدمون أموالهم أو جهودهم الجسمية لإنشاء جسر لندن ، وقامت فوق هذا الجسر بيوت وكنيسة صغيرة ، وكان الجسر يقوم فوق عشرين عقداً من الحجر يعبر عليها نهر التامز ؛ وأقيمت فى بداية القرن الثالث عشر أولى القناطر المعلقة المعروفة فوق خانق فى ممر سان جوثار St. Gothard بجبال الألب .

وكانت المسالك المائية أكثر ما يستخدمه الناس فى النقل ، فأصبحت لذلك ذات شأن عظيم فى نقل البضائع لأن الطرق البرية كانت كثيرة المتاعب ، فقد كانت السفينة الواحدة تحمل ما تحمله خمسمائة دابة ، وكانت إلى هذا أقل نفقة من الدواب ، ومن أجل ذلك كانت أنهار أوربا المنتشرة من نهر التاجه Tagus إلى القلجا Volga من أهم مسالكها العامة ، وكان اتجاه هذه الأنهار ومصابها العامل الرئيسى فى انتشار السكان ، ونمو المدن ، بل والسياسة العسكرية للأمم فى كثير الأحيان . وكانت القنوات لا حصر لها وإن كانت الأحواض غير معروفة .

وكان السفر بالبر والبحر على السواء شاقا بطيئاً ، فكان انتقال الأسقف من كنتربرى إلى رومة يتطلب تسعة وعشرين يوماً . وكان فى وسع حملة الرسائل إذا استبدلوا الخيل فى مراحل الطريق أن يجتازوا مائة ميل فى اليوم الواحد ؛ ولكن الرسل الخصوصيين كانوا يكلفون كثيراً ، ولهذا كان البريد (الذى أعيد فى إيطاليا فى القرن الثانى عشر) مقصوراً فى العادة على الأعمال الحكومية ، وكانت عربات عامة حافلة تسير بانتظام فى أماكن متفرقة من القارة كالعربات التى كانت تسير بين لندن ونشستر . وكانت الأخبار بطيئة الانتقال شأنها فى هذا

شأن الرجال ؛ مثال ذلك أن نبأ موت بربرسا فى قليقية لم يصل إلى ألمانيا إلا بعد أربعة أشهر[١٦] . ولهذا كان فى وسع الرجل فى العصور الوسطى أن يتناول فطوره من غير أن تزعجه مصائب العالم التى يجد الناس فى جمعها ؛ وكان من حسن حظه أن ما يصله من أخبار هذه المصائب قد بلغ من قدم العهد حداً لا يستطاع معه علاجه .

وخطا الناس بعض خطوات فى تسخير القوى الطبيعية واستخدامها لمنفعتهم . وشاهد ذلك أن « كتاب يوم الحشر » يسجل وجود خمسة آلاف طاحونة مائية فى إنجلترا فى عام ١٠٨٦ ، وثمة رسم باق من عام ١١٦٩ يصوّر عجلة مائية يضاعف دوراتها البطيئة ويزيد سرعتها عدد من التروس المتعاقبة المدرجة فى الصغر[١٧] . وبفضل هذا الازدياد فى السرعة أضحت العجلة المائية أداة رئيسية من أدوات الصناعة ؛ وأخذت تنتشر فى بلاد أوربا المختلفة ، فظهرت فى ألمانيا عام ١٢٤٥ آلة مائية لنشر الخشب تدار بالماء[١٨] ؛ وكانت آلة أخرى فى دويه Douoi (١٣١٣) تستخدم لصنع الآلات الحادة ؛ وانتشرت الطواحين الهوائية ، التى عرفت لأول مرة فى أوربا الغربية عام ١١٠٥ ، انتشاراً سريعاً بعد أن شاهد المسيحيون سعة انتشارها فى بلاد الإسلام[١٩] ، فقد كان فى إيبر Ypres وحدها مائة وعشرون من هذه الطواحين فى القرن الثالث عشر .

وكان تحسن أدوات العمل وازدياد حاجات الناس عاملا هاما فى تشجيع أعمال التعدين التى نهضت وقتئذ نهضة فجائية عظيمة . من ذلك أن حاجة التجارة إلى عملة ذهبية موثوق بها ، وقدرة الناس المتزايدة على إشباع شهوتهم فى لبس الحلى قد أديا إلى تجدد العمل فى استخراج التبر بغسل طين الأنهار ، ومن العروق المعدنيـــة فى إيطاليا ، وفرنسا ، وإنجلترا ، والمجر ، ومن ألمانيا بنوع خاص . وكشف حوالى عام ١١٧٥ عروق غنية للنحاس الأحمر ، والفضة ، والذهب فى إرز چبيرج Erz Gebirge (أى جبال المعدن) ؛ وعلى أثر هذا الكشف هرع الناس

إلى فرايبرج Freiberg ، وجسلار Goslar ، وأنابرج Annaberg كما هرعوا إلى أمريكا بعد كشفها ؛ وأطلق اسم بلدة يواقيمثالر Joachimsthaler الصغيرة على النقود التى تسك فيها ، ثم اختصر هذا اللفظ اختصاراً تحتمه كثرة الاستعمال واشتق منه كلمة ثالر thaler الألمانية وكلمة دولار Dollar الإنجليزية[٢٠] ؛ وأضحت ألمانيا بعدئذ أكبر مورد للمعادن الثمنية إلى أوربا ، وكانت مناجمها هى الأساس الذى قامت عليه قوتها السياسية ، كما كانت تجارتها هى الإطار الذى حدد هذه القوة . فقد كان الحديد يستخرج من جبال هارز Harz ومن وستفاليا Westphalia ، والأراضى الوطيئة ، وإنجلترا ، وفرنسا ، وأسپانيا ، وصقلية ، وعاد الناس مرة أخرى إلى استخراجه من جزيرة إلبا . وكان الرصاص يستخرج من دربى شير Derbyshire ، والقصدير من ديڤون ، وكورنوول ، وبوهيميا ؛ والزئبق والفضة من أسپانيا ، والكبريت والشب من إيطاليا ، واشتق اسم سلزبرج Salzburg من طبقاتها الملحية العظيمة . وعاد الإنجليز فى القرن الثانى عشر إلى استخراج الفحم الذى كان يستخدم فى بلادهم أيام الرومان ثم أهمل — كما يلوح — فى عهد السكسون ، ومما يدل على كثرة استخراجه أن الملكة إليانور غادرت قصر نتنجهام فى عام ١٢٣٧ لكثرة الدخان المتصاعد من الفحم الذى يحرق فى المدينة القائمة عند أسفله ، وأن لندن حرمت استعمال الفحم لأن الدخان كان يسمم المدينة — ذلك مثل من العصور الوسطى لإحدى المصائب التى يظن الناس أنها من مصائب العصر الحديث[٢١] .

وكان امتلاك الرواسب المعدنية منشأ كثير من الاضطراب فى القوانين . فلما أن كانت يد الإقطاع قوية فى البلاد كان السيد الإقطاعى يدعى أن المعادن الموجودة فى أرضه من حقه وحده ، وكان يستخرج رواسبها بأيدى رقيق أرضه . وكانت الهيئات الكنسية تدعى لنفسها مثل هذه الدعوى ، وتستخدم أرقاء الأرض ، أو العمال المأجورين فى استخراج الرواسب القيمة من أراضيها . وأصدر

فردريك بربرسا قراراً ينص على أن الملك وحده صاحب جميع المعادن التى فى بلاده ، وأن هذه المعادن لا يمكن استخراجها إلا على أيدى شركات تعمل تحت إشراف الدولة[٢٢] . فلما عاد هذا الحق الملكى الذى كان متبعاً أيام أباطرة الرومان أصبح هو القانون السائد فى ألمانيا فى العصور الوسطى ؛ وسار على هذه السنة نفسها ملوك إنجلترا فادعى الملك لنفسه ملكية جميع رواسب الفضة والذهب ، أما المعادن الدنيئة فكان فى استطاعة صاحب الأرض أن يستخرجها بشرط أن يدفع عن ذلك إتاوة للملك[٢٣] .

وكان فحم الخشب هو الذى يستعمل فى صهر المعادن ، وكان كثير من الخشب يستخدم فى أفران ظلت حتى ذلك الوقت بحالتها البدائية ؛ ولكن النحاسين كانوا على الرغم من هذا يخرجون أدوات جميلة من الشَّبَه ، كما كان صناع الأدوات الحديدية فى ليبج ، ونورمبرج ، وميلان ، وبرشلونة ، وطليطلة يصنعون أسلحة وأدوات حديدية ممتازة . واشتهرت أشبيلية بصلبها الجيد ، وأخذ الحديد الزهر (المصهور فى درجة ١٥٣٥° مئوية) يحل محل الحديد المطاوع الملين فى درجة ٨٠٠ مئوية) . وكانت الأدوات الحديدية كلها تقريباً تصنع قبل هذا التغيير « بالطرق » — Smiting ومن هذا اللفظ اشتق لفظ اسمث smith السكسونى أى الطارق للحداد . وكان صب الأجراس من الصناعات الهامة لأن الكنائس الكبرى وأبراج المدن كانت تتنافس فى أوزان أجراسها ، وارتفاع أصواتها ، وحسن نغماتها . وكان النحاسون يصنعون أغطية النيران Curfews أى (Couvre feus) التى يضعها الناس على نيرانهم إذا دقت أجراس المساء Curfew . واشتهرت بلاد سكسونيا بما فيها من مصاهر البرنز ، كما اشتهرت إنجلترا « بالتنك » Pewter وهو مزيج من النحاس ، والبزموت ، والأنتيمون (الإتمد) والقصدير . وكان الحديد المطاوع يستخدم فى صنع قوائم حديدية رشيقة للنوافذ ، وأخرى من الحديد المشغول لأمكنة المرتلين فى الكنائس ،

والمفصلات الضخمة ذات الأشكال المختلفة التى كانت تنتشر على الأبواب لتقويها وتزينها . وكان الحدادون والصائغون كثيرى العدد ؛ وذلك لأن الذهب والفضة لم يكن يستخدمهما الناس للمباهات بمكانتهم أو لإخفائها فحسب ، بل كانا يستخدمان فوق ذلك لوقاية صاحبهما من العملة المنتقصة ، وإعطائه فى الأزمات نوعا من الثروة يستطيع تحويله إلى طعام أو سلع .

واتسع نطاق صناعة المنسوجات فى القرن الثالث عشر اتساعا عظيما فى فلاندرز وإيطاليا ، وكانت مؤسسات شبه رأسمالية ينتج فيها آلاف من الصناع سلعاً للسوق العامة ويجمعون المكاسب للمستثمرين الذين لا تقع عليهم أعينهم ؛ وكان لنقابة الصوف فى فلورنس مصانع كبيرة يشتغل فيها تحت سقف واحد غسالون ، وقصارون ، وقزازن ، وغزالون ، وناسجون ، ومفتشون وكتبة يعملون بأدوات ، وآلات ، وأنوال لا يمتلكونها وليست لهم أية سيطرة عليها[٢٤] .

وكان المتجرون بالجملة فى الأقمشة ينظمون المصانع ، ويقدمون ما يلزمها من الأدوات ، ويمدونها بالعمال ورؤوس الأموال ، ويحددون الأجور والأثمان ، وينظمون عمليتى التوزيع والبيع ، ويتحملون أخطار المغامرة ، وما ينتج عن الإخفاق من خسائر ، ويجنون ما يثمره النجاح من مكاسب[٢٥] . وكان غيرهم من أصحاب الأعمال يفضلون أن يحصلوا على المواد الغفل التى يحتاجها الأفراد أو الأسر ، ثم توزعها تلك الأسر أو هؤلاء الأفراد على التجار نظير أجر أو ثمن ، وبهذه الطريقة انضم آلاف من الرجال والنساء فى إيطاليا ، وفلاندرز ، وفرنسا إلى المهن الصناعية[٣٦] ؛ ولهذا أصبحت مدائن أمين ، وبوفيه ، وليل ، ولاون ، وسان كنتان ، وپروفن Provins ، وريمس ، وترواى ، وكمبريه ، وتورنيه ، ولييج ، ولوفان Louvain مركزا عظيما لأعمال الوساطة السالفة الذكر — وفاقتها فى ذلك غنت ، وبروج ، وإيبر ، ودويه واشتهرت كلها بأذواقها الفنية وثوراتها ، وأعارت لاون اسمها إلى شاش البطانات Lawn كما أعارت كمبريه اسمها إلى التيل

الرفيع « الكمبريك » Cambric واشتق الطراز المضلع فى النسيج diaper من اسم مدينة إيبر[٢٧] . وكان فى غنت ٢٣٠٠ نساج يعملون على الأنوال ؛ وكان فى بروفن فى القرن الثالث عشر ثلاثة آلاف ومائتان[٢٨] . وكانت لأكثر من عشر مدائن فى إيطالية صناعاتها الخاصة فى النسيج . وتخصصت نقابة الصوف فى فلورنس فى القرن الثانى عشر فى إنتاج البضائع الصوفية المصبوغة ، كما نظمت نقابة الأقمشة فى بداية القرن الثالث عشر أعمالا واسعة النطاق لاستيراد الصوف وتصدير منسوجاته ، وقبل أن يحل عام ١٣٠٦ كان فى فلورنس ٣٠٠ مصنع للنسيج كما كان فيها قبل عام ١٣٣٦ ثلاثون ألف نساج[٢٩] . وكانت جنوى تنسج المخمل اللطيف والحرير ذا الخيوط الذهبية . وأخذت ڤينا فى أواخر القرن الثالث عشر تستورد النساجين الفلمنكيين ، وسرعان ما نشأت فيها صناعة للنسيج خاصة بها . وكادت إنجلترا تحتكر إنتاج الصوف فى شمالى أوربا ؛ وكانت ترسل معظم منسوجاتها منه إلى فلاندرز . ومن أجل هذا ارتبطت هذه البلاد بعجلتها فى شئون السياسة والحرب واشتقت من اسم وورستد Worstead أسماء لأنواع مختلفة من الأقمشة الصوفية . وكانت أسبانيا تنتج نوعاً جيداً من الصوف ، وكانت أغنام المرينو التى بها مصدراً من مصادر دخلها القومى .

وكان العرب قد أدخلوا إنتاج الحرير ونسجه فى أسپانيا فى القرن الثامن كما أدخلوها فى إيطاليا فى القرن التاسع ، وواصلت مدائن بلنسية ، وقرطاجنة ، وأشبيلية ، ولشبونة ، وپالرمة ، ذلك الفن بعد أن أضحت بلاداً مسيحية ، واستقدم روجر الثانى النساجين اليونان واليهود من كورنثة وطيبة اليونانيتين إلى پالرمه فى عام ١١٤٧ ، وأسكنها أحد قصورها ، وبفضل هؤلاء الرجال وأبنائهم انتشرت تربية دودة القز فى جميع أنحاء إيطاليا ؛ ونظمت لوكا صناعة الحرير على نطاق رأسمالى واسع ، كانت تنافسها فيها مدائن فلورنس ، وميلان ، وجنوى ، ومودينا ،

وبولونيا ، والبندقية ؛ وتخطت هذه الصناعة جبال الألب وأنتجت صناعاً مهرة فى زيورخ ، وباريس ، وكولونى .

وكان فى ميدان صناعات العصور الوسطى مئات من مختلف الحرف الأخرى منها حرفة طلاء الآنية الخزفية بطبقة زجاجية وذلك برش سطوحها وهى مبللة بالرصاص ثم حرقها فى نار غير شديدة ؛ فإذا أرادوا أن يكون لون سطحها الأملس البراق أخضر لا أصفر أضافوا النحاس أو البرنز إلى الرصاص . ولما أضحت المبانى والنيران كثيرة الأكلاف فى مدن القرن الثالث عشر المطردة النماء حلت قطع القرميد محل السقف المصنوعة من القش ، وفرضت مدينة لندن هذا التغيير على سكانها فى عام ١٢١٢ . وما من شك فى أن الحرف المتصلة بالبناء كانت متقدمة لأن طائفة من أمتن المبانى الباقية فى أوربا الآن يرجع تاريخها إلى هذا العهد . وكان الزجاج يصنع للمرايا ، والنوافذ ، والأوانى ، ولكنه كان يصنع فى نطاق ضيق إذا قيس إلى غيره من المصنوعات ، وكانت الكنائس تحتوى على أحسن ما صنع من أنواع الزجاج أما البيوت فلم يكن فيها شىء منه . وكانت صناعة الزجاج بالنفخ معروفة فى أوربا الغربية منذ القرن الحادى عشر إن لم يكن قبله ، ولعل هذا الفن لم يختف قط من إيطاليا منذ أن بلغ ذروة مجده فى أيام الدولة الرومانية . أما الورق فقد ظل حتى القرن الثانى عشر يستورد من بلاد الشرق الإسلامية أو من أسپانيا ، ولكن مصنعاً للورق افتتح فى رافنزبرج Ravensburg بألمانيا فى عام ١١٩٠ ، وبدأت أوربا فى القرن الثالث عشر تصنع الورق من النيل . وكانت الجلود من أهم السلع فى التجارة الدولية ، كما كان دبغها منتشراً فى كافة الأنحاء . وكان صناع القفازات والسروج ، وأكياس النقود ، والأحذية والأساكفة من أبرز الناس وأكثرهم تنافساً . وكانت الفراء تستورد إلى داخل أوربا من الشمال والشرق ، وكانت من ملابس الملوك والأشراف والطبقة الوسطى . وكانت الخمر والجعة تستخدمان بدل وسائل التدفئة المركزية ، وكانت

كثير من المدن تجنى أرباحا طائلة من احتكار البلديات لصناعة عصر الخمور ، وكانت ألمانيا فى ذلك العهد قد تزعمت العالم فى الصناعة القديمة .

ويرجع معظم رخاء مدينة همبورج فى القرن الرابع عشر إلى معاصرها الخمسمائة وإلى بيع منتجاتها ، وبقيت الصناعات بوجه عام ، إذا استثنينا منها صناعة النسيج ، فى مرحلة الصناعات اليدوية ، فكان الصناع الذين يعملون للسوق المحلية — كالخبازين ، والأساكفة ، والحدادين ، والنجارين ومن إليهم — هم المالكين لأدواتهم وثمار عملهم ، وظلوا أحرارا من الناحية الفردية . وكانت معظم الصناعات لا تزال تقوم فى بيوت العمال أو الحوانيت الملاصقة لبيوتهم ؛ وكانت كثير من الأسر تؤدى لنفسها كثيراً من الأعمال التى توكل الآن للحوانيت أو المصانع — كانت تصنع خبزها ، وتنسج ثيابها ، وتخصف نعالها : وكانت خطى التقدم فى هذه الصناعة المنزلية بطيئة ؛ وكانت الأدوات ساذجة ، والآلات قليلة ، ولم تكن دوافع المنافسة والكسب مما يحفز الناس على الإنتاج أو على استبدال القوة الآلية بالمهارة البشرية ؛ ومع هذا فلربما كان هذا النظام هو أحسن صورة من التنظيم الصناعى فى التاريخ كله : نعم إن إنتاجه كان بطيئاً ، ولكن أكبر الظن أن ما كان يبعثه فى نفوس الصناع من رضا وقناعة كان عاليا إذا قيس بغيره من العصور . فقد بقى العامل قريباً من أسرته ، وكان هو الذى يحدد ساعات عمله ويحدد بقدر ما ثمن ما يصنع ؛ وكان إعجابه بمهارته يسمو بخلقه ويبعث فيه الثقة بنفسه ؛ وكان فناناً وصانعاً معاً ؛ وكان يغتبط اغتباط الفنان حين يرى الشىء الكامل الذى يصنعه يتشكل شيئاً فشيئاً بين يديه :

الفصل الثالث

النقـــود

وأحدث هذا التوسع العظيم فى التجارة والصناعة انقلابا كبيراً فى الأعمال المالية ، فأما التجارة فلم يكن فى مقدورها أن تتقدم ما دامت قائمة على المبادلة ، بل أضحت تتطلب مستوى ثابتاً للقيم ، وواسطة للتبادل سهلة ، ووسيلة ميسرة مفتوحة لاستثمار الأموال .

وكان من حق سادة الإقطاع وكبار رجال الدين فى القارة الأوربية فى عهد الإقطاع أن يسكوا النقود ، ولهذا عانى الاقتصاد الأوربى الأمرين من جراء الفوضى النقدية التى كانت أسوأ من فوضى هذه الأيام ؛ وزادت هذه الفوضى بفعل مزيفى العملة وقارضيها ، وكان الملوك يأمرون بأن تقطع أطراف من يرتكبون هذه الأعمال أو أعضاؤهم التناسلية أو أن تقلى أجسامهم وهم أحياء[٣٠] ، ولكن الملوك أنفسهم كثيراً ما كانوا يخفضون قيمة نقدهم[*] . وقل وجود الذهب بعد غارات القبائل الهمجية ، واختفى اختفاء تاماً من أوربا الغربية بعد أن فتح المسلمون بلاد الشرق ، فكان النقد بأجمعه بين القرنين الثامن والثالث عشر يصنع من الفضة أو المعادن الخسيسة ، ذلك أن الذهب والحضارة يتلازمان كثرة وقلة[**] .

(*) جاء فى السجل الإنجليزى السكسونى عن سنة ١١٢٥ : « وأمر الملك هنرى أن تقطع من كل الذى يضرب العملة (يقصد من يزيفها) ... يده اليمنى وخصيتاه من تحته »[٣١] .

(**) هذا حكم من المؤلف غريب لا نعتقد أنه يصدق فى كل الأزمنة أو فى كل البلاد . (المترجم)

على أن العملة الذهبية ظلت تضرب فى الإمبراطورية البيزنطية طوال العصور الوسطى ؛ ولما أن كثر الاتصال بين الغرب والشرق أخذت النقود البيزنطية الذهبية المعروفة بالبيزانط bezants فى بلاد الغرب ، أخذت هذه النقود يتعامل بها فى كافة أنحاء أوربا ، وكان لها من الاحترام فى العالم المسيحى أكثر ما لسائر النقود . ولما رأى فردريك الثانى ما للعملة الذهبية المستقرة فى بلاد الشرق الأدنى من أثر طيب فى تلك البلاد سك فى إيطاليا أولى العملات الذهبية فى أوربا الغربية . وسمى هذه العملة أوغسطالس Augustales مقلداً بهذا فى صراحة نقـــد أغسطس ومكانته : والحق أنها كانت خليقة بهذه التسمية ، لأنها ، وإن كانت تقليداً لعملة الشرق ، كانت ذات طابع فخم . وسمت من فورها إلى أعلى مستوى فى فن المسكوكات فى العصور الوسطى ؛ وأصدرت جنوى وفلورنس فى عام ١٢٥٣ مسكوكات ذهبيـــة ؛ وكان الفلورين الفلورنسى ، الذى تعادل قيمته زنة رطل من الفضة أجمل وأبقى هذه المسكوكات ، وكان يقبل فى جميع أنحاء أوربا ؛ ولم يحل عام ١٢٨٤ حتى كان لجميع دول أوربا الكبرى ، ما عدا إنجلترا ، عملة ذهبية يوثق بها — وذلك جهد عظيم مشكور ضحى به فى الفوضى الضاربة أطنابها فى القرن العشرين .

وقبل أن يختتم القرن الثالث عشر كان ملوك فرنسا قد ابتاعوا أو صادروا كل ما لسادة الإقطاع من حقوق تخول لهم سك العملة إلا القليل الذى لا يكاد يستحق الذكر من هذه الحقوق ، وظل نظام النقد الفرنسى حتى عام ١٧٨٩ محتفظا بالمصطلحات التى وضعها له شارلمان ، وإن لم يحافظ على قيمتها ؛ فكان فيه الليرا (Livra) أو الجنيه الفضى ، والصلدى (sou) وهو $\frac{1}{20}$ من الجنيه ، والدينار (denier) وهو $\frac{1}{240}$ من الصلدى . وأدخلت غارة الرومان هذا النظام النقدى فى إنجلترا ، وفيها أيضاً كان الجنيه الإنجليزى يقسم عشرين قسما يسمى واحدها

شلنا ، ويقسم كل منها اثنى عشر قسما — هى البنسات . وأخذ الإنجليز ألفاظ pound ، shilling ، penny من الأسماء الألمانية pfund ، schilling ، pfennig ولكنهم أخذوا الرموز الدالة عليها من اللغة اللاتينية L من ليبرا Libra ، s من سليدس solidus ، d من ديناريوس denarius ، ولم يكن لإنجلترا عملة ذهبية إلا فى عام ١٣٤٣ ، غير أن عملتها الفضية التى قررها هنرى الثانى (١١٥٤ — ١١٨٩) ظلت أكثر العملات استقراراً فى أوربا . وضرب المارك الفضى فى ألمانيا فى القرن العاشر ، وجعلت قيمته نصف قيمة الجنيه الفرنسى أو البريطانى .

ولكن النقد فى العصور الوسطى ، رغم هذا التطور كله ، قد لاقى الأمرين من جزاء تقلب قيمته ، وعدم ثبات نسبة الفضة إلى الذهب ، وحق الملوك والمدن — والأشراف ورجال الدين فى بعض الأحيان — فى جمع النقود كلها فى أى وقت ، وتقاضى أجر على إعادة سكها ، وإصدار عملة جديدة مخفضة تزداد فيها نسبة المعدن الخسيس . وتأثر النقد الأوربى كله لما أصابه من انحطاط فى فترات غير منتظمة لعدم أمانة دور الضرب ، وازدياد مقدار الذهب أسرع من ازدياد مقدار السلع ، وسهولة أداء الديون الوطنية بالعملة المخفضة ، ولنضرب لذلك مثلا الجنيه الفرنسى فلم تكن قيمته فى عام ١٧٨٩ تزيد على ٢ر١ فى المائة مما كانت عليه أيام شارلمان(٣٢) . وفى وسعنا أن نحكم على مقدار انخفاض قيمة النقد من ذكر أثمان بعض السلع التى تعد نموذجا لغيرها : من ذلك أن الاثنتى عشرة بيضة كان ثمنها فى راڤنا عام ١٢٨٦ « بنسا » واحدا ؛ وكان ثمن الخنزير فى لندن عام ١٣٢٨ أربعة شلنات ، وثمن الثور خمسة عشر شلناً (٣٣) ؛ وكان رأس الضأن فى فرنسا فى القرن الثالث عشر يشترى بثلاثة فرنكات ، والخنزير

يشترى بستة[٣٤] ؛ فالنقد يزداد تضخما على مر العصور(*) .

بقى أن نعرف مصدر النقود اللازمة لتمويل التجارة والصناعة وتوسيع نطاقها . لقد كان أهم مصدر منفرد لهذا المال هو الكنيسة ، وذلك بفضل ما كان لها فى جمع المال من نظام لا يدانيه نظام سواه ، وكان لديها على الدوام رأس مال سائل تستطيع توجيهه فى جميع الأوقات لأى غرض تشاء . وكانت الكنيسة أعظم قوة مالية فى العالم المسيحى ، ويضاف إلى هذا أن كثيرين من الأفراد كانوا يودعون أموالهم أمانات فى الكنائس والأديرة . وكانت الكنيسة تقرض من أموالها الأفراد والهيئات فى أوقات الشدة ، وكان أكثر من يقترضون المال هم القرويين الذين يرغبون فى إصلاح ضياعهم ، وكانت الكنائس والأديرة بمثابة مصارف عقارية ، وكان لها فضل فى تكوين طبقة الزراع الأحرار[٣٦] ، وكانت منذ عام ١٠٧٠ تقرض المال للملاك المجاورين لها نظير حصة من ريع أملاكهم[٣٧] ، وقد أصبحت الأديرة بهذه القروض المضمونة برهون أولى هيئات الإقراض فى العصور الوسطى . وكان دير سانت أندريه St. André فى فرنسا يقوم بعمل مصرفى بلغ من اتساع نطاقه أن كان يستأجر المرابين اليهود ليؤدوا له عملياته المالية[٣٨] . وكان رهبان المعبد يقرضون المال بفوائد للملوك والأمراء ، والأشراف ، والفرسان ، والكنائس ، والمطارنة ؛ وربما كانت أعمال الرهن التى يقوم بها هؤلاء الفرسان أوسع الأعمال المالية التى من هذا النوع فى القرن الثالث عشر .

غير أن هذه القروض التى تقدمها الهيئات الكنسية كانت فى العادة تستخدم

(*) يقدر كولتن Coulton ، أكبر علماء العصور الوسطى من الإنجليز ، قيمة العملة الإنجليزية فى عام ١٢٠٥ بقدر قيمتها فى عام ١٩٣٠ أربعين مرة[٣٥] ؛ أما هذا المجلد فتقدر فيه قيمة النقود فى العصور الوسطى بقدر قيمة الوحدات المقابلة لها من النقود أو المعادن الثمينة فى عام ١٩٤٩ خمسين مرة ، ولقد صرفنا النظر فى هذا التقدير عما حدث فى النقد من تقلبات فى تلك العصور .

فى الاستهلاك أو فى الأغراض السياسية ، وقلما كانت تستخدم فى تمويل الصناعة أو التجارة . وبدأ الائتمان التجارى حينما كان الفرد أو الأسرة يستودع التاجر مالا أو يعهد إليه به يستخدمه فى رحلة بحرية معينة أو مشروع معين على أن ينال فى نظير هذا جزءاً من المكسب ، وكان هذا العمل يسمى فى العالم المسيحى إيداعا Commenda . وكان هذا النظام — نظام الشريك « الموصى » طريقة رومانية قديمة أكبر الظن أن العالم المسيحى الغربى عاد فتعلمها من الشرق البيزنطى . وكان من شأن هذه الطريقة النافعة — طريقة الاشتراك فى المكسب دون مخالفة أوامر الكنيسة التى تحرم الربا — أن تنتشر انتشاراً واسعاً ؛ وبذلك استحالت « الكمپانية » (Com-panis) أى الاشتراك فى الخبز ، أو الاستثمار فى داخل نطاق الأسرة شركة soietas تضم عدة أشخاص لا يتحتم أن يكونوا كلهم من ذوى القربى ويمولون طائفة أو سلسلة من الأعمال بدل أن يمولوا عملا واحداً . وظهر هذا النوع من المنظمات المالية فى جنوى والبندقية فى أواخر القرن العاشر ، ووصل إلى درجة عليا من الرقى فى القرن الثامن عشر ، وكان من أكبر أسباب نمو التجارة الإيطالية السريع . وكثيراً ما كانت طوائف الاستثمار هذه توزع ما تتعرض له من الأخطار بأن تشترى « أجزاء » أى أسهماً فى عدد من السفن أو المشروعات فى وقت واحد ، ولما أن أصبحت هذه الأسهم (partes) فى القرن الرابع عشر قابلة للانتقال ، نشأت من هذا الشركة المحاصة joint stock company . وكان أعظم مصدر فردى لرأس المال — أى المال الذى تؤخذ منه نفقات مشروع ما قبل أن يدر دخلا — هو المالى المحترف . وقد بدأ هذا المالى عمله فى الزمن القديم بأن كان صرافا يبدل النقود ثم استحال من زمن بعيد إلى مراب يستثمر ماله ومال غيره فى المشروعات التجارية أو فى إقراضها إلى الكنائس ، أو الأديرة ، أو الأشراف أو الملوك . ومما يجدر التنبيه إليه فى هذا المقام أن الدور الذى كان يضطلع به اليهود فى إقراض المال قد بولغ فيه كثيراً . لقد كان اليهودى ذوى حول

وطول فى أسپانيا ، ولكنهم ظلوا زمناً ما ضعفاء فى ألمانيا ، وكان يفوقهم الماليون المسيحيون فى إيطاليا وفرنسا(٣٩) . وكان أكبر مقرض للملوك إنجلترا هو وليم كيد William Cade ؛ كما كان أكبر المقرضين فى فرنسا وفلاندرز فى القرن الثالث عشر أسرتى لوشار Louchard وكرسپان Crespin فى أراس(٤٠) ؛ وقد وصف وليم البريطونى William the Breton أراس فى ذلك الوقت بأنها « مكتظة بالمرابين »(٤١) . وكان من مراكز المال فى شمالى أوربا غير المراكز السالفة الذكر مصفق أو بورصة (من bussa أى كيس) أى سوق المال فى بروج . وكان من طوائف المرابين المسيحيين طائفة أكبر من هؤلاء جميعاً نشأت فى كاهور Cahors إحدى مدن فرنسا الجنوبية يقول ماثيو باريس فى وصفها :

وفى تلك الأيام (١٢٣٥) انتشر وباء الكهوريين Cohorisians البغيض انتشاراً مروعاً لم يكد يبقى معه إنسان فى إنجلترا كلها وبخاصة بين المطارنة إلا وقع فى شباكهم ، ولقد كان الملك نفسه مديناً لهم بمبالغ لا تحصى ، وكانوا يخادعون المعوزين ويحتالون عليهم فى حاجياتهم ، ويغشون ما يقومون به من أعمال الربا بستار الاتجار(٤٢) .

وعهدت البابوية شئونها المالية فى إنجلترا إلى رجال المصارف الكهوريين فترة من الزمان ، ولكن قسوتهم أثارت غضب الإنجليز إلى حد جعلهم يقتلون أحد أفراد تلك الطائفة فى أكسفورد ، ولعنهم روجر أسقف لندن ، ثم نفاهم هنرى الثالث من إنجلترا ، وندد روبرت جروستست Robert Groseteste أسقف لنكلن وهو على فراش الموت بابتزاز « التجار والصيارفة من رجال مولانا البابا » الذين هم « أغلظ أكباداً من اليهود »(٤٣) .

وكان الإيطاليون هم الذين ارتقوا بالأعمال المصرفية فى القرن الثالث عشر إلى درجة لم يكن لها مثيل من قبل . فقد نشأت أسر مصرفية عظيمة لتمد التجارة

الإيطالية الواسعة النطاق بالمال وهو عصب حياتها : ومن هؤلاء أسرتا بونسنيورى Buonsignori وجلرانى Gallerani فى سينـــا Siena وأسر فرسكوبلدى Frescobaldi ، وباردى Bardi ، وپروزى Peruzzi فى فلورنس ، وأسرتا پيزانى ، Pisani وتيبولى Tiepoli فى البندقية . . . وقد مدت هذه الأسر أعمالها المالية إلى ما وراء جبال الألب ؛ وكانوا يقرضون ملوك إنجلترا وفرنسا الذين لا تنقطع حاجتهم إلى المال مبالغ طائلة ، كما كانوا يقرضون الأشراف ، والأساقفة ، ورؤساء الأديرة ، والمدن . وكان البابوات والملوك يستخدمون أولئك المرابين لتحصيل إيرادهم ، والإشراف على دور الضرب والشئون المالية ، والاستعانة بآرائهم فى السياسة . وكانوا يشترون الصوف ، والتوابل ، والحلى ، والحرير جملة ، ويمتلكون السفن والنزل فى أقصى أوربا وأدناها[٤٤] . وقبل أن ينتصف القرن الثالث عشر كان هؤلاء « اللمبارد » ، كما كان أهل الشمال يسمون جميع رجال المصارف الإيطاليين ، أعظم رجال المال فى العالم قوة ونشاطا . وكانوا قوما مكروهين فى داخل بلادهم وخارجها لشدتهم فى تحصيل المال ، يحسدهم الناس من أجل ثرائهم ؛ لأن الناس فى كل جيل يقترضون المال ويندبون بمن يقرضونه . وكان قيام هذه الطائفة ضربة قاصمة وجهت إلى رجال المصارف الدوليين اليهود ، ولم يتورع أفرادها عن أن يشيروا بنفى منافسيهم ذوى الصبر والجلد[٤٥] . وكان أقوى « اللمبارد » جميعاً هم شركات المصارف الفلورنسية ، وفى وسعنا أن نعد منها ثمانين شركة بين عامى ١٢٦٠ و ١٣٤٧ . وكانت هذه الشركات تمول الحملات السياسية والحربية التى يقوم بها البابوات وتجنى من وراء عملها هذا أرباحا طائلة ، وكانت من حيث هى المصارف التى تمد البابوات بالمال ستاراً نافعاً لتلك العمليات التى قلما كانت تتفق مع آراء الكنيسة عن الربا . وكانت تجنى من الأرباح ما لا يكاد يقل عن أرباح المصارف فى هذه الأيام ؛ مثال ذلك أن شركة پروزى وزعت على المساهمين فيها أرباحا قدرها أربعون فى المائة فى عامها ١٣٠٨[٤٦]

ولكن هذه الشركات الإيطالية كادت تكفر عن نهمها بما كانت تؤديه من الخدمات الحيوية للتجارة والصناعة . ولما أخذ نجمها فى الأفول خلفت وراءها فى جميع اللغات الأوربية تقريباً بعض مصطلحاتها وهى ألفاظ banco ، credito ، debito ، cassa ، conto ، disconto ، conto corrente ، netto ، bilanza ، banca rotta ومعناها على التوالى المصرف ، والدائن ، والمدين ، وصندوق النقد أى الخزانة ، والحساب ، والخصم ، والحساب الجارى ، والرصيد ، والميزان الحسابى ، والإفلاس(٤٨) .

وكانت الشركات المصرفية الكبرى فى البندقية وفلورنس ، وجنوى فى أثناء القرن الثالث عشر أو قبله تقوم بجميع الأعمال التى تقوم بها المصارف فى هذه الأيام كما تدل على ذلك الألفاظ السالفة الذكر . فكانت تقبل الودائع ، وتفتح الحسابات الجارية بين الجماعات التى تقوم بسلسلة من الأعمال المالية لم تصل بعد إلى نهايتها ، وكان مصرف البندقية منذ عام ١١٧١ ينظم تبادل الحسابات بين عملائه بعمليات مقصورة على عمليات إمساك الدفاتر(٤٩) . وكانت تقرض المال ، وتقبل ضمانا له الحلى ، والدروع الغالية الثمن ، والقراطيس المالية الحكومية ، أو حق جباية الضرائب أو تدبير شئون الإيرادات . وكانت تخزن البضائع المعدة للنقل إلى خارج البلاد . وكان فى مقدورها بفضل علاقاتها الدولية أن تصدر خطابات الاعتماد التى يستطاع بها تسليم المال المودع فى بلد ما إلى مودعه أو من ينيبه عنه فى بلد آخر — وهى وسيلة مصرفية كانت معروفة من زمن بعيد عند اليهود والمسلمين وفرسان المعبد(٥٠) . وكانت تقوم أيضاً بعكس هذه العملية فتكتب السفاتج . فكان التاجر إذا أخذ بضاعة أو قرضاً ، يكتب على نفسه صكا بأن يسدد ما عليه إلى الدائن قبل وقت معين فى إحدى الأسواق الموسمية الكبرى أو فى إحدى المصارف الدولية . وكانت هذه الصكوك تسوى بعضها مع بعض فى السوق الموسمية أو المصرف بحيث لا يؤدى نقداً إلا صافى

الحساب بعد التسوية . وبهذه الطريقة أصبحت مئات العمليات المالية والتجارية تسوى من غير أن يكلف المتعاملون أنفسهم مشقة حمل مبالغ طائلة وأثقال كبيرة من النقد أو تبادلها . ولما أصبحت المراكز المصرفية بيوت مقاصة ، وفر رجال المصارف على أنفسهم عناء الذهاب إلى الأسواق الموسميه ، فكان فى وسع التجار المقيمين فى سائر أنحاء أوربا أن يسحبوا الأموال من حساباتهم فى مصارف إيطاليا ثم تسوى حساباتهم بعمليات إمساك الدفاتر بين المصارف المختلفة . وبهذه الطريقة زادت فائدة النقود وزاد تداولها عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل . ولم يكن « نظام الائتمان » — الذى قام على أساس الثقة المتبادلة أقل مظاهر الثورة الاقتصادية شأناً أو أقلها دلالة على الشرف والأمانة .

كذلك كانت بداية نظام التأمين فى القرن الثالث عشر ، فكانت نقابات التجار تؤمن أعضاءها من حوادث الحريق ، وغرق السفن ، وغيرهما من الكوارث والأضرار ، بل تعدت هذا النوع إلى تأمينهم من القضايا التى تقام عليهم لجرائم ارتكبوها — سواء كان هؤلاء الأعضاء مذنبين أو بريئين[٥١] . وكانت أديرة كثيرة تعطى المؤمن مرتباً سنوياً طوال حياته . فإذا قدم لها الشخص مبلغاً معيناً من المال تعهدت بأن تمده بالطعام ، والشراب ، وبالثياب ، والمسكن أحياناً ، طوال حياته الباقية[٥٣] . وقام أحد مصارف بروج منذ القرن الثانى عشر بالتأمين على البضائع ، ويبدو أن شركة قانونية للتأمين قد أسست فى هذا البلد عام ١٣١٠[٥٤] . وكان آل باردى فى فلورنس يؤمنون الأقمشة التى تنقل بطريق البر من الأخطار التى تتعرض لها فى الطريق .

وأصدرت مدينة البندقية أولى السندات الحكومية فى عام ١١٥٧ ، وكان سبب إصدارها أن مطالب الحرب اضطرت هذه الجمهورية أن تطلب قروضاً إجبارية من أهلها ، — وأنشئت إدارة خاصة لتسليم هذه القروض —، ثم تعطى من يقدمونها شهادات تكون بمثابة ضمان من الحكومة بسداد هذه القروض

مضافاً إليها فائدة . وأصبحت هذه السندات الحكومية بعد عام ١٢٠٦ قابلة للتحويل والانتقال من يد إلى يد ، وكان من المستطاع بيعها أو شراؤها أو اتخاذها ضماناً للديون . وكانت شهادات مثلها منصوص فيها على مديونية البلدية تقبل فى كومو Como عام ١٢٥٠ على أنها مساوية لقدر معين من النقود المعدنية . وإذا لم تكن أوراق النقد إلا وعداً من الحكومة بالدفع ، فإن هذه الشهادات الذهبية القابلة للتحويل تعد بداية أوراق النقد فى أوربا(٥٥) .

وتطلبت العمليات المعقدة الخاصة بأصحاب المصارف ، والبابوات ، والملوك ، نظاما دقيقاً لإمساك الدفاتر . ولذلك امتلأت المحفوظات ، ودفاتر الحسابات ، بسجلات الإيجار ، والضرائب ، والأموال الواردة والمنصرفة ، والديون التى لأصحابها أو عليهم . وقد بقيت طرق المحاسبة ، التى كانت متبعة فى رومة فى عهد الإمبراطورية ، متبعة فى القسطنطينية بعد أن ضاعت منذ القرن السابع فى أوربا الغربية ؛ ومن هذه المدينة أخذها العرب ، ثم عادت إلى الوجود فى إيطاليا أثناء الحروب الصليبية : وإنا لنجد فى الحسابات العامة لمدينة جنوى فى عام ١٣٤٠ نظاما كاملا لطريقة الدوبيا — القيد المزدوج — وإن ضياع سجلات جنوى الخاصة بالأعوام المحصورة بين ١٢٧٨ و ١٣٤٠ ليترك لدينا مجالا للترجيح على أن هذا التقدم كان أيضاً من الأعمال المجيدة التى ظهرت فى القرن الثالث عشر(٥٦) .

الفصل الرابع

الربا

كانت العقيدة الدينية المسيحية فى الربا أكبر العقبات فى نمو النظام المصرفى وتقدمه . وكان لهذه العقيدة عند المسيحيين ثلاثة مصادر : طعن أرسطو على الربا وقوله إنه عمل غير طبيعى إذ هو توليد المال للمال(٥٧)، وطعن المسيح على الربا(٥٨) ، ومعارضة آباء الكنيسة للأعمال التجارية وللربا فى رومة . أما القانون الرومانى فقد شرع الربا وكان « رجال شرفاء »(*)أمثال بروتس يتقاضون رباً فاحشاً على أموالهم . وكان أمبروز Ambrose قد عارض النظرية القائلة إن من حق الإنسان أن يفعل بماله ما يشاء إذ قال :

أتقول « إنه ملكى » ؟ ألا فقل لى ماذا تملك ؟ أى ثروة جئت بها معك حين خرجت من بطن أمك ؟ إن ما تأخذه فوق كفايتك إنما تأخذه بالعنف . فهل الله ظالم إذ لم يوزع وسائل العيش بيننا بالتساوى فتنال أنت منها حظا موفورا ويبقى غيرك محتاجاً فقيراً ؟ أو هل الأصح من هذا أنه أراد أن يحبوك بدلائل حنوه عليك ، فى الوقت الذى وهب غيرك من الناس فضيلة الصبر ؟ وإذن فهل تظن أنت يا من وهبك الله نعمته أنك لا ترتكب الظلم حين تحتفظ لنفسك أنت وحدك بما يمكن أن يكون مصدر الحياة لكثير من الناس ؟ إن الذى تقبض عليه بيدك هو خبز الجياع ، وإن ما تخزنه هو كساء العرايا ، وإن المال الذى تكتنزه لهو الذى ينقذ الفقراء من بؤسهم(٥٩) .

(*) يشير المؤلف بهذه العبارة « رجال شرفاء » إلى خطبة ماركس أنطونيوس ووصفه بروتس وكاسيوس وقتلة قيصر بأنهم كلهم « رجال شرفاء » تهكماً منه عليهم واستهزاء بهم . انظر رواية يوليوس قيصر لشيكسبير . (المترجم)

واقترب غير أمبروز من آباء الكنيسة من الشيوعية ؛ فها هو ذا كلمنت الإسكندرى يقول : « إن الانتفاع بكل ما فى العالم يجب أن يكون حقا مشاعا للناس جميعاً . ولكن الناس يظلم بعضهم بعضاً إذ يقول واحد منهم إن هذا الشىء ملكه ، ويقول الآخر إن ذاك له ، وهكذا حدث الانقسام بين الناس »(٦٠) . وكان چيروم يرى أن الكسب كله حرام ، كما كان أوغسطين يرى أن جميع « الأعمال » المالية إثم لأنها تصرف الناس عن السعى للراحة الحقة ، أعنى الله »(٦١) . وكان البابا ليو الأول قد رفض هذه العقائد المتطرفة ، ولكن الكنيسة ظلت لا تعطف على التجارة ، وترتاب فى جميع أنواع المضاربات والمكاسب ، وتعارض جميع صنوف « الاحتكار » و « الجبء » و « الربا » . وكان هذا اللفظ الأخير يطلق فى العصور الوسطى على فائدة المال أياً كان قدرها ، وفى ذلك يقول أمبروز : « الربا هو كل مال يضاف إلى رأس المال »(٦٢) ، وقد أدخل جراتيان Gratian هذا التعريف الجامد فى القانون الكهنوتى الذى تسير عليه الكنيسة .

وكانت مجامع نيقية (٣٢٥) ، وأورليان (٥٣٨) ، وماسون Maçon ، وكليشى (٦٢٦) قد حرمت على رجال الدين أن يقرضوا المال ليكسبوا بإقراضه ، وتوسعت قوانين شارلمان الصادرة فى عام ٧٨٩ ومجالس الكنيسة التى عقدت فى القرن التاسع ، فى هذا التحريم حتى شمل غير رجال الدين ؛ فلما أن عاد القانون الرومانى إلى الوجود فى القرن الثانى عشر شجعت عودته إرنريوس Irnerius و « الشراح » فى بولونيا على الدفاع عن الربا . وكان فى وسعهم أن يؤيدوا حججهم بما جاء فى قانون چستنيان ، ولكن مجلس لاتران الثالث (١١٧٩) جدد هذا التحريم وقرر « أن الذين يجهرون بالربا لايقبلون فى العشاء الربانى ، وإذا ماتوا وهم على إثمهم لايدفنون دفن المسيحيين ، وليس لقسيس أن يقبل صدقاتهم »(٦٣) . وما من شك فى أن إنوسنت الثالث كان يرى

رأياً أقل صرامة من هذا ، لأنه أشار فى عام ١٢٠٦ بأن « يعهد ببائنة الزوجة فى بعض الحالات إلى تاجر من التجار » لكى تحصل منها على دخل بطريق الكسب الشريف »[٦٤] . غير أن جريجورى التاسع عاد إلى القول بأن الربا هو كل ما يناله الإنسان من كسب نظير قرض[٦٥] ، وظل هذا الرأى قانون الكنيسة الرومانية حتى عام ١٩١٧ .

وكانت ثروة الكنيسة فى الأرض لا فى التجارة ، فقد كانت تزدرى التجار كما يزدريهم سادة الإقطاع ، أما الأرض والعمل (وتدخل فيه الإدارة) فكان يبدو لها أنهما وحدهما مصدر كل الثروة وكل القيم ، وكانت تنظر بعين السخط إلى سلطان طبقة التجار وثرائها المتزايدين لأن هذه الطبقة لم تكن تميل إلى الملاك الإقطاعين ولا إلى الكنيسة ؛ وقد ظلت قروناً طوالا تظن أن جميع المرابين يهود ، وترى من حقها أن تبدى سخطها على الشروط الصارمة التى يفرضها المرابون على الهيئات والمعاهد الدينية التى تحتاج إلى المال . ويمكن القول بوجه عام إن ما بذلته الكنيسة من جهود للإشراف على طرق الكسب كان عملا مقروناً بالشجاعة يهدف إلى تثبيت قواعد الأخلاق المسيحية ، ويسمو على ما كان يدنس الحياة والشرائع اليونانية والرومانية من سجن المدين أو استرقاقه ، ولسنا واثقين من أن الناس فى هذه الأيام أسعد حالا مما عساهم أن يكونوا لو عملوا برأى الكنيسة فى الربا .

وظل تشريع الحكومات زمناً طويلا يؤيد موقف الكنيسة فى هـذه الناحية ، وكانت المحاكم المدنية نفسها تحرم الربا[٦٦] ، ولكن تبين أن حاجات التجارة أقوى أثراً من خشية السجن أو الجحيم . ذلك أن اتساع نطاق التجارة والصناعة تطلب استخدام المال المتعطل فى المشروعات النشيطة ، ووجدت الدول فى أثناء الحرب أو الأزمات الطارئة أن الاقتراض أيسر من فرض الضرائب ؛ وكانت النقابات تقرض المال وتقترضه بالربا ، وكان الملاك الذين يرغبون

فى توسيع أملاكهم ، أو يسافرون للاشتراك فى الحروب الصليبية يرحبون بالمرابى ، بل إن الكنائس نفسها والأديرة كانت تتغلب على أزماتها ، أو نفقاتها المتزايدة ، أو حاجتها للمال بالالتجاء إلى « اللمبارد » أو الكهوريين أو اليهود .

واستطاع الناس أن يجدوا بذكائهم منافذ لهم فى هذا القانون ، من ذلك أن المقترض كان يبيع الأرض رخيصة للمقرض ، ويترك له حق الانتفاع بريعها نظير فائدة ماله ، ثم يعود بعدئذ فيشترى الأرض منه (البيع الوفائى) . أو كان المالك يبيع للدائن جزءاً من ريع أرضه أو دخلها ، أو ريعها أو دخلها كلهما . مثال ذلك أنه إذا باع ا إلى ب ريع جزء من أرضه يغل عشر جنيهات بمبلغ مائة جنيه ، فإن ب فى واقع الأمر يقرض ا مائة جنيه بفائدة قدرها عشرة فى المائة . وكانت أديرة كثيرة تستثمر أموالها بهذه الطريقة — وبخاصة فى ألمانيا حيث اشتق اللفظ المقابل للفائدة Zins من اللفظ اللاتينى الذى كان يطلق فى العصور الوسطى على الريع Census (٦٧) . كذلك كانت المدن تقرض المال بأن تبيع المقرض جزءاً من دخلها(٦٨) . وكان الأفراد والهيئات ومنها الأديرة تقرض المال نظير عطايا تنالها سراً أو بيوع صورية(٦٩) ، حتى لقد شكا البابا ألكسندر الثالث فى عام ١١٦٣ من أن « كثيرين من رجال الدين (وبخاصة فى الأديرة) » يقرضون المال لمن هم فى حاجة إليه ، ويرتهنون أملاكهم ضماناً له ، ثم يحصلون على ثمار هذه الأملاك المرتهنة مضافة إلى رأس المال المقرض ، وإن كانوا يحجمون عن الربا المألوف لأنه محرم تحريماً صريحاً » (٧٠) . وكان بعض المدينين يتعهدون بدفع « تعويضات » تزيد زيادة مطردة عن كل يوم أو شهر يتأخرون فيه عن أداء الدين ، وكان يوم السداد يحدد عمدا فى أجل قريب حتى تصبح هذه الفائدة الخفية محققة لا مفر من أدائها(٧١) . وكان الكهوريون يقرضون بعض الأديرة المال على هذا الأساس

بشروط ترفع سعر الفائدة إلى ستين فى المائة فى السنة(*) . وكانت بعض الشركات المصرفية تقرض المال جهرة بالربا وتدعى الحصانة من القانون ، لأنه فى رأيها لا ينطبق إلا على الأفراد ، ولم تكن مدن إيطاليا ترى أية غضاضة فى دفع فوائد عن سنداتها الحكومية ، وبلغ انتشار الربا حداً جعل إنوسنت الثالث يجهر فى عام ١٢٠٨ بأنه لو طرد جميع المرابين من الكنيسة كما يتطلب ذلك القانون الكنسى ، لوجب إغلاق الكنائس جميعها(٧٣) .

واضطرت الكنيسة على كره منها أن تكيف نفسها وفق الظروف الواقعية ، فتقدم القديس تومس أكويناس حوالى عام ١٢٥٠ بجرأة عظيمة بمبدإ كهنوتى جديد عن الربا قال فيه إن من يستثمر ماله فى مشروع تجارى يحق له شرعا أن ينال نصيبا من ربحه إذا شارك فعلا فى التعرض للخسارة(٧٤) ، وفسرت الخسارة بأنها تشمل التأخر فى أداء الدين عن تاريخ معين مشروط (٧٥) . وارتضى القديس بوناڤنتورا St. Bonaventura والبابا إنوسنت الرابع هذا المبدأ وتوسعا فيه حتى قالا بشرعية أداء عوض للدائن نظير ما يصيبه من الخسارة لعدم انتفاعه برأس ماله(٧٦) . وأقر بعض المشرعين من رجال الدين حق الدول فى إصدار سندات ذات فائدة ؛ وأقر البابا مارتن Martin الخامس فى عام ١٤٢٥ شرعية بيع الريع ، ثم ألغت معظم الدول الأوربية بعد عام ١٤٠٠ ما وضعته من القوانين لتحريم الربا ، ولم يكن تحريم الكنيسة إلا كلاما مهملا يتفق الناس جميعاً على

(*) لقد كانت هذه الحال وما هو أسوأ منها سائدة فى مصر إلى عهد قريب فقد ، كانت بعض المصارف تقرض المال بفائدة مركبة تؤدى إلى زيادة رأس المال إلى ضعفيه فى عشر سنين وإلى ثلاثة أضعاف فى عشرين . وكان بعض المرابين يقرض الجنيه الإنجليزى (٩٧,٥) بسبعة وعشرين قرشاً ونصف قرش فى ثلاثة أشهر ، ويحتالون على هذا العمل الإجرامى بإضافة الفائدة إلى رأس المال والادعاء بأن مجموعهما هو المال المقترض . ومن طرق الخداع الأخرى البيع الوفائى والرهون العقارية وغيرهما مما أدى إلى ضياع كثير من الأملاك وانتقالها إلى المرابين . (المترجم)

إغفاله . وحاولت الكنيسة أن تجد حلا للمسألة بتشجيعها القديس برنردينو الفلترى St. Bernardino of Feltre وغيره من رجال الدين على أن ينشئوا ابتداء من عام ١٢٥١ ما يسمى « تلال الحب » — montes pietattis — حيث كان فى وسع المحتاجين الموثوق بأمانتهم أن يحصلوا على قروض من غير فائدة إذا أودعوا شيئاً ضماناً لهذا القرض . ولكن هذه « التلال » التى كانت مقدمة لمحال الرهون الحاضرة لم تعالج إلا جانباً صغيراً من المشكلة ، وبقيت حاجات التجارة والصناعة كما كانت من قبل ، ووجدت رؤوس الأموال للوفاء بهذه الحاجات .

وكان المرابون المحترفون يتقاضون فوائد باهظة ، ولم يكن هذا لأنهم شياطين لا ضمير لهم ، بل كان سببه أنهم يتعرضون لخسارة مالهم وفقد حياتهم ؛ ذلك أنهم لم يكن فى مقدورهم على الدوام أن يلزموا مدينيهم بأن يوفوا بالتزاماتهم بالتجائهم إلى القانون ، وكانت مكاسبهم عرضة لأن يستولى عليها الملوك أو الأباطرة ، وكانوا معرضين فى أى وقت من الأوقات لخطر النفى من البلاد ، وكانوا فى كل حين مكروهين ملعونين . وما أكثر القروض التى لم ترد لأصحابها ؛ وما أكثر المدينين الذين ماتوا مفلسين ، أو انضموا إلى جيوش الصليبيين ، وأعفوا من أداء الفوائد ، ثم لم يعودوا منها أبداً . وإذا عجز المدينون عن الوفاء ، لم يكن فى وسع الدائنين إلا أن يرفعوا سعر الفائدة على الديون الأخرى ؛ إذ ينبغى أن تتحمل الديون الرابحة خسائر الديون الخاسرة كما تتحمل أثمان السلع التى تشتريها نفقات السلع التى تتلف قبل بيعها . وكان السعر فى فرنسا وإنجلترا فى القرن الثانى عشر يتراوح بين ٣٣⅓ ٪ و ٤٣⅓ ٪[٧٧] ، وكان يبلغ فى بعض الأحيان ٨٦ ٪ ؛ وقد انخفض فى إيطاليا فى عهد الرخاء إلى ١٢٫٥ ٪ وإلى ٢٠ ٪ [٧٨] . وحاول فردريك الثانى حوالى عام ١٢٤٠ أن يخفض هذا السعر

إلى ١٠ ٪ ، ولكنه سرعان ما أدى سعراً أعلى من هذا لدائنيه المسيحيين : وكانت حكومة نابلى تجيز أن يكون أعلى سعر قانونى للفائدة ٤٠٪[٧٩] . وكان السعر ينخفض كلما زاد ضمان القروض ، وزادت المنافسة بين المقرضين ؛ وبعد أن تخبط الناس فى ألف من التجارب والأخطاء عرفوا كيف يستخدمون الأدوات المالية الجديدة ، أدوات الاقتصاد التقدمى ، وبدأ بذلك عصر المال فى أثناء عصر الإيمان .

الفصل الخامس

النقابات الطائفية

كان فى رومة عدد لا حصر له من الجماعات تطلق عليها أسماء مختلفة : طوائف ، وهيئات ، واتحادات ، ونقابات . كانت فيها جماعات للصناع ، والتجار والمقاولين ، والأندية السياسية ، والإخوة السرية ، والإخوة الدينية . ترى هل بقيت جماعة من هذه الجماعات فنشأت عنها النقابات الطائفية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى ؟

لدينا رسالتان من رسائل جريجورى الأول (٥٩٠ — ٦٠٤) تشيران إلى وجود هيئة من صانعى الصابون فى نابولى ، وأخرى من الخبازين فى أترانتو ؛ ونقرأ فى كتاب قوانين الملك بوثارس Botharis اللمباردى (٦٣٦ — ٦٥٢) عن « الرؤساء الكوموسيين » ، ويلوح أن هؤلاء كانوا كبار البنائين من كومو Como ويسمى بعضهم بعضاً الزملاء Collegantes — أى الذين يزامل بعضهم بعضا فى جماعة واحدة[٨٠] . وقد ورد ذكر جماعات لعمال النقل كانت قائمة فى رومة فى القرن السابع وفى ورمز فى القرن العاشر[٨١] . وظلت النقابات القديمة قائمة فى الإمبراطورية البيزنطية . ونجد فى السجلات راقنا إشارات إلى كثير من الجماعات الاقتصادية — إلى جماعة الخبازين فى القرن السادس ، وإلى هيئات الموثقين والتجار فى القرن التاسع ، والسماكين فى القرن العاشر ، وإلى موردى الأطعمة فى القرن الحادى عشر . ونسمع عن جماعات الصناع فى البندقية فى القرن التاسع ، وبجماعة للبستانيين برومة فى القرن الحادى عشر[٨٢] . وما من شك فى أن الكثرة الغالبة من النقابات والاتحادات فى الغرب قد قضت عليها غارات القبائل المتبربرة ، وما أعقبها من فاقة ، ومن عودة العمال إلى الأعمال الزراعية

ولكن يبدو أن بعضها قد بقى فى لمباردى ؛ ولما أن عادت التجارة والصناعة إلى الانتعاش فى القرن الحادى عشر ، كانت الظروف التى أوجدت الجماعات القديمة هى التى بعثت النقابات الطائفية بعثاً جديداً .

ومن أجل هذا كانت النقابات الطائفية أقوى ما تكون فى إيطاليا ، حيث بقيت الهيئات والأنظمة الرومانية القديمة حافظة لكيانها على خير وجه . ففى فلورنس مثلا نجد فى القرن الثانى عشر اتحادات للحرف — كالموثقين ، وصناع الملابس ، وتجار الصدف ، وأصحاب المصارف ، والأطباء ، والصيادلة ، والبزازين ، وتجار الفراء ، والدابغين ، وصانعى الأسلحة ، وأصحاب النزل ...[٨٣] ويلوح أن هذه النقابات الطائفية قد أنشئت على غرار نظائرها فى القسطنطينية[٨٤] . ويبدو أن تدمير الاتحادات الطائفية القديمة كان فى شمال جبال الألب أتم منه فى إيطاليا ، ولكننا مع ذلك نجد لها ذكراً فى شرائع دجوبرت Dagobert الأول (٦٣٠) ، وشرائع شارلمان (٧٧٩ — ٧٨٩) ، وأوامر هنكمار كبير أساقفة ريمس (٨٥٢) . وعادت النقابات الطائفية إلى الظهور فى فرنسا وفلاندرز فى القرن الحادى عشر ، وسرعان ما تضاعف عددها وأطلق عليها اسم « المتصدقين » أو « الإخوة » أو « الشركات » . وتفرعت النقابات الطائفية (الهانز) فى ألمانيا من الجماعات القديمة markgenossenschaften — وهى هيئات محلية لتبادل المعونة ، وأداء الشعائر الدينية ، والاحتفال بالأعياد . واستحال كثير من هذه الجماعات قبل أن يحل القرن الثانى عشر إلى اتحادات للصناعات والحرف ، وقبل أن يحل القرن الثالث عشر بلغت هذه الاتحادات من القوة درجة أمكنها بها أن تنازع المجالس البلدية سلطتها السياسية والاقتصادية[٨٥] ، ولم تكن العصبة الهانسية إلا واحدة من هذه الاتحادات . وورد ذكر النقابات الطائفية الإنجليزية لأول مرة فى قوانين الملك أين Ine (٦٨٨ — ٧٢٦) ، فقد ذكر فيها لفظ « ججلدان » Gegildan — وهى جماعات كان يُساعد بعضها بعضاً

فيما يفرض عليهم من مال « الفداء » . وكانت كلمة جلد gild الإنجليسكسونية (التى اشتقت منها كلمة guild أى النقابة الطائفية فى العصور الوسطى وهى قريبة فى أصلها من كلمة geld الألمانية وكلمتى gold و yield الإنجليزيتين) تعنى فى أول الأمر الاشتراك فى مال عام ، ثم أصبحت تعنى فيما بعد الاشتراك فى الجماعة التى تشرف على هذا المال . ووردت أقدم إشارة إلى النقابات الطائفية الإنجليزية فى عام ١٠٩٣ ، ولم يحل القرن الثالث عشر حتى كان لكل مدينة مهمة فى إنجلترا تقريباً نقابة طائفية أو أكثر من نقابة ، وحتى كان نوع من « الاشتراكية النقابية » البلدية يسيطر على أحوال الناس فى إنجلترا وألمانيا .

وكانت نقابات القرن الحادى عشر الطائفية جميعها تقريباً نقابات للتجار ، ولم تكن تضم إلا التجار المستقلين ورؤساء العمال ، وكانت تحرم من الانضمام إليها جميع من يعتمدون على غيرهم ، وكانت هيئات تعمل صراحة لفرض قيود على التجارة ، فكانت عادة تحمل المدن التى توجد فيها على أن تمنع بالضرائب الجمركية الحامية المرتفعة أو بغيرها من الوسائل دخول السلع التى تنافس ما تصنعه هى ؛ وإذا ما سمح لهذه البضائع الأجنبية بدخول المدينة بيعت بأثمان تحددها النقابة التى يؤثر دخولها فى بضائعها هى . وكثيراً ما كانت إحدى نقابات التجار الطائفية تحصل من المقاطعة أو الملك على ترخيص باحتكار سلعة أو سلع فى الإقليم الذى تعمل فيه أو الدولة كلها . مثال ذلك أن الشركة الباريسية للنقل التجارى المائى كادت تملك نهر السين كله . وكانت النقابة الطائفية ترغم الصناع عادة بأوامر تصدرها المدينة أو بالضغط الاقتصادى على ألا تعمل إلا معها أو برضاها وألا تبيع ما تنتجه إلا للنقابة أو عن طريقها .

وأصبحت أكبر هذه النقابات على مر الزمن هيئات متحدة قوية ، تتجر فى أنواع مختلفة من البضائع ، وتشترى المواد الغفل جملة ، وتؤمن التجارة من الخسائر ، وتنظم توريد الطعام لمدنها ونقل فضلاتها ، وترصف الشوارع ، وتنشئ

الطرق والأحواض وتعمق المرافئ ، وتؤمن الطرق الرئيسية بتعيين الشرطة فيها ، وتشرف على الأسواق ، وتنظم الأجور ، وساعات العمل وظروفه ، وشروط التمرن على الصناعات ، وطرق الإنتاج والبيع ، وأثمان المواد الخام والمصنوعات[٨٧] . وكانت تحدد للسلع أربع مرات أو خمس فى كل عام ، ثمناً عادلا ، تراه حافزاً قوياً للانتاج ومجزياً لجميع المهتمين بها . وكانت تزن وتختبر وتعد جميع ما يشترى ويباع من الحاصلات المتصلة بحرفتها وفى الدائرة التى تعمل فيها ، وتبذل كل ما فى وسعها لتمنع البضائع المغشوشة أو المنحطة من دخول السوق[٨٨] . وكانت النقابات تتخذ لمقاومة اللصوص ، وسادة الإقطاع ، والمكوس ، والعمال المشاكسين ، والحكومات التى تفرض الضرائب الفادحة . وكان لها شأن كبير فى السياسة ، وكانت تسيطر على كثير من المجالس البلدية ، وكثيراً ما أمدت الأقاليم بتأييد قوى فى كفاحها ضد الأشراف والأساقفة والملوك ، ثم تطورت هى آخر الأمر فأصبحت هيئة أرستقراطية من التجار والماليين .

وكان لكل نقابة طائفية فى العادة غرفتها الخاصة ، وكان بعض هذه الغرف فى العصور الوسطى صروحا مزخرفة أحسن زخرف . وكان لها طائفة من الموظفين الكبار ، ومسجلين ، وخزنة للأموال ، ومأمورين ، وشرطة . . . وكانت لها محاكمها الخاصة يحاكم فيها أعضاؤها ، وكانت تحتم على أعضائها أن يعرضوا منازعاتهم على محكمة النقابة الطائفية قبل أن يلجأوا إلى قانون الدولة . وكانت تفرض على أعضائها أن يمدوا بالمعونة زملاءهم النقابيين فى حالات المرض والكوارث ، وأن تنقذهم أو تفتديهم إذا هوجموا أو سجنوا[٨٩] وكانت تشرف على أخلاق أعضائها وآدابهم ، وثيابهم ، وتفرض عقوبة على كل من يحضر اجتماعاتها بغير جورب . وحدث أن اشتبك عضوان من نقابة التجار فى ليسستر Leicester فى تلاكم فى سوق بسطن Boston فما كان من زملائهما إلا أن فرضوا عليهما غرامة قدرها برميل من الجعة ، يشربه أعضاء النقابة[٩٠] . وكان لكل نقابة

طائفية عيد سنوى تمجد فيه شفيعها القديس ، يبدأ بصلاة قصيرة يقضون بعدها اليوم كله يدمنون الشراب . وكانت النقابة تشترك فى تمويل كنائس المدينة صغيرها وكبيرها وتزيينها ، وفى إعداد التمثيليات الدينية التى نشأت منهـا المسرحيات الحديثة وفى تمثيلها . وكان كبار رجالها يمشون فى الاستعراضات البلدية بأثوابهم الزاهية ، رافعين أعلام حرفهم فى مواكب فخمة . وكانت تؤمن أعضاءها من الحريق ، والفيضان ، والسرقة ، والسجن ، والعجز ، والشيخوخة[٩١] . وكانت تنشئ المستشفيات ، وبيوت الصدقات ، وملاجئ الأيتام والمدارس ؛ وتتحمل نفقات جنازات الموتى والصلوات التى تنجى أرواحهم من العذاب فى المطهر ، وقلما كان الأغنياء من أعضائها ينسونها فى وصاياهم .

وكان أرباب الحرف فى كل صناعة ممنوعين عادة من الانضمام إلى نقابات التجار الطائفية ، وإن كانوا خاضعين لنظمها الاقتصادية وسلطانها السياسى ، ولهذا أخذوا فى القرن الثانى عشر يؤلفون فى كل بلدة نقابات طائفية خاصة بهم ، فنجد فى ١٠٩٩ نقابات لطوائف النساجين فى لندن ولنكلن ، وأكسفورد ، وحذا حذوهم بعد قليل من ذلك الوقت القصارون ودابغو الجلود ، والقصابون ، والصياغ . . . وانتشرت هذه النقابات الطائفية فى القرن الثالث عشر فى جميع أنحاء أوربا وسميت فيها بأسماء مختلفة كأرباب الحرف ، والجمات ، فكان فى مدينة البندقية منها ثمان وخمسون ، وفى جنوى ثلاث وثلاثون ، وفى فلورنس إحدى وعشرون ، وفى كولونى ست وعشرون ، وفى باريس مائة . وفى عام ١٢٤٥ أصدر إتين بوالو Etienne Boileau « شهبندر التجار » فى أيام لويس التاسع « كتاباً للحرف » رسمياً أثبت فيه القواعد والنظم الخاصة بمائة نقابة طائفية ونقابة قائمة فى باريس . ومما يثير الدهشة ما يحتويه هذا التثبت من تقسيم للعمل : فكانت فى صناعة الجلد مثلا اتحادات خاصة بعمال السلخ ، والدباغة ، والأساكفة ، وصناع عدد الخيل ، وصناع السروج ، وصناع الأدوات

الجلدية الدقيقة . وكان فى النجارة اتحادات خاصة بكل من عمال الصناديق ، والأثاث ، وبناء السفن ، وصناع العجلات ، والبراميل ، وفاتلى الحبال . كانت كل نقابة طائفية تحرص على أسرار حرفتها ، وتحيط ميدان عملها بسياج يصد عنه من لا ينتمى إليه ، وتشغل نفسها بكثير من المنازعات القضائية الخاصة بهذه الحرفة[٩٢] .

وكانت نقابة الحرف الطائفية تتخذ لها شكلا دينيا ، وقديساً شفيعاً ، وتنزع إلى الاحتكار ؛ وكانت فى هذا كله تساير روح العصر الذى تعيش فيه . ولم يكن فى وسع أحد عادة أن يشتغل بحرفة إلا إذا كان عضواً فى النقابة الخاصة بها[٩٣] وكان جميع المنتمين إلى الحرفة هم الذين يختارون زعماءها مرة فى كل عام ، ولكنهم كانوا كثيراً ما يختارون لأقدميتهم فى النقابة أو لثروتهم . وكانت أنظمة النقابة — بالقدر الذى تسمح به نقابات التجار ، وأوامر البلديات ، والقوانين الاقتصادية — تعين الأحوال التى يعمل فيها أعضاؤها ، والأجور التى يتقاضونها ، والأثمان التى يحددونها . وكانت قواعد النقابات تحدد عدد الرؤساء فى كل منطقة ، وعدد الصبيان الذين يدربون عند كل رئيس ، وتحرم استخدام نساء فى الصناعات عدا زوجة الرئيس ؛ كما كانت تحرم استخدام الرجال بعد الساعة السادسة مساء ، وتعاقب الأعضاء لما يطلبونه من أثمان عالية ، وما عساهم يقدمون عليه من معاملات غير شريفة أو يصنعونه من سلع يستخدمون فيها مواد بالية . وكانت النقابة فى كثير من الأحيان تدمغ منتجاتها بطابعها أو علامتها التجارية ليكون هذا شهادة منها بجودة نوعها ، وكان هذا العمل موضع فخر لها[٩٤] ؛ وقد أخرجت نقابة النسيج فى بروج من المدينة عضواً من أعضاء النقابة زور طابع مدينة بروج على بضاعة رديئة[٩٥] . وكانت النقابة تعارض فى قيام المناقشة بين الرؤساء فى زيادة مقدار الإنتاج أو خفض ثمنه ، خشية أن يتمكن أعظم الرؤساء مهارة أو أكثرهم جداً من أن يزيدوا ثروتهم على حساب غيرهم من الرؤساء ،

ولكنها كانت تشجع المنافسة التى تقوم بين الرؤساء أو بين المدن لتحسين نوع المنتجات . وكانت نقابات الحرف تقوم بما تقوم به نقابات التجار من بناء المستشفيات والمدارس ، وتقوم بالتأمين المختلف الأنواع ، وتقدم المعونة إلى الفقراء من أعضائها ، والبائنات إلى بناتهم ، وتدفن موتاهم ، وتعنى بأراملهم ، وتتبرع بالعمال والمال لبناء الكنائس الصغيرة والكبيرة ، وتصور العمليات التى تؤديها ، وتنقش شاراتها على زجاج الكنائس .

ولم تمنع النزعة الأخوية بين رؤساء نقابات الحرف أن يكون فيها درجات متفاوتة فى العضوية والسلطان ، فكان فى الدرجة السفلى منها صبى التمرين الذى يبلغ العاشرة أو الثانية عشرة من العمر ، يرسله والداه ليعيش مع صانع متمرن مدة من الزمن تتراوح بين ثلاث سنين واثنتى عشرة سنة ، ويقوم بخدمته فى حانوته ومنزله . وكان يمنح فى نظير هذه الخدمة الطعام ، والكساء ، والمأوى ، وتعلم الحرفة ، ويعطى فى السنين الأخيرة من الخدمة أجراً وأدوات ؛ فإذا ما قضى مدة التمرين أعطى منحة من المال يبدأ بها عمله مستقلا ، فإذا هرب من معلمه أعيد إليه وعوقب على هربه ، فإذا داوم على الهرب حرم عليه الاشتغال بالحرفة . وإذا أتم خدمته عين عاملا بالمياومة ، يتنقل من رئيس إلى رئيس ويعمل بأجر يومى . فإذا مر عليه وهو بهذه الحال عامان أو ثلاثة أعوام ، وكان لديه من المال ما يستطيع به فتح حانوت مستقل امتحن لمعرفة كفايته الفنية أمام لجنة من أعضاء نقابته الطائفية ، فإذا اجتاز الامتحان أصبح رئيساً . وكان يطلب إلى الرئيس أحياناً — ولم يكن هذا إلا فى أواخر العصور الوسطى — أن يعرض على رؤساء النقابة عينة من صنعه يرضون عنها .

وكان الصانع الذى تخرج على هذا النحو — أو الرئيس كما كانوا يسمونه — يمتلك أدواته ، وكان فى العادة ينتج سلع الاستهلاك التى يطلبها المستهلك مباشرة ، وكان هذا المستهلك فى بعض الأحيان يقدم له المادة الخفل ، وكان يحق له أن يأتى

أى وقت ليراقب سير العمل . ولم يكن الوسيط فى هذا النظام هو الذى يسيطر على المسالك القائمة بين صانع السلعة والمنتفع بها . وكانت السوق التى ينتج لها الصانع هى التى تحدد ما ينتجه ، وكانت هذه السوق عادة هى البلدة التى يقيم فيها ، ولكنه لم يكن خاضعاً لتقلبات سوق عامة أو لأهواء المستثمرين أو المشترين البعيدين عنه ؛ ولم يكن يعرف ما يطرأ على السوق من تقلبات اقتصادية جنونية بين رخاء تارة وكساد تارة أخرى . وكانت ساعات عمله كثيرة تختلف من ثمان ساعات إلى ثلاث عشرة ساعة — ولكنه كان يختارها بنفسه ، ويعمل على مهل ، ويستمتع بكثير من الأعياد الدينية ، وكان يأكل الطعام المغذى المفيد ، ويبتاع الأثاث المتين ويلبس الثياب البسيطة الطويلة الأجل ، وكانت له حياة ثقافية لا تقل عن حياة الصانع فى هذه الأيام إن لم تكن خيراً منها . نعم إنه لم يقرأ كثيراً ، وكان لهذا ينجو من كثير من السخف الباطل المضل ، ولكنه كان يشترك اشتراكاً فعلياً فى المغانى ، والمراقص ، والتمثيليات ، والشعائر الدينيه التى تقام فى بيئته .

وظلت النقابات الطائفية طوال القرن الثالث عشر يزداد عددها ، ويعظم سلطانها ، وكانت قيداً دمقراطياً يحد من سلطان نقابات التجار الأرستقراطية . غير أن نقابات الصناع الطائفية أصبحت على مر الزمن أرستقراطية عمال ، تنزع إلى قصر رؤساء الصناع على أبناء الصناع أنفسهم ، وخفض أجور عمال المياومة الذين ثاروا عليها فى القرن الرابع عشر ثورات كثيرة أضعفت سلطانها ، وتضع العقبات المطردة الزيادة فى سبيل من يريدون الانضمام إليها ، أو الدخول فى البلدان التى تقوم فيها[٩٦] . على أنها كانت منظمات ممتازة لعصر صناعى ، كثيراً ما ضيقت صعاب النقل فيه الأسواق التى تصرف فيها السلع وجعلتها مقصورة على المشترين المحليين ، ولم تكن رؤوس الأموال المتجمعة من الكثرة والسيولة بحيث تكفى

لتمويل الأعمال التجارية والصناعية الواسعة النطاق . فلما ظهرت الأموال المتجمعة فقدت النقابات ، سواء كانت نقابات تجار أو أرباب حرف ، ما كان لها من إشراف على السوق ، ومن ثم فقدت ما كان لها من إشراف على ظروف العمل . وقضت الثورة الصناعية على هذه النقابات فى إنجلترا بسبب ما حل بها من نكبات ناشئة من تغير الأحوال الاقتصادية ؛ ثم ألغتها الثورة الفرنسية إلغاء فجائياً تاماً ، لأنها كانت فى نظر القائمين بهذه الثورة لا تتفق مع حرية العمل وكرامته ، وهما الحرية والكرامة اللتان كفلتهما قبل فى ساعة من ألمع الساعات .

الفصل السادس

الحكومات المحلية (القومونات)(*)

أحدثت الثورة الاقتصادية التى تمخض عنها القرنان الثانى عشر والثالث عشر ثورة أخرى فى المجتمع ونظم الحكم ، شأنها فى هذا شأن الثورتين اللتين تمخض عنهما القرنان الثامن عشر والعشرون . ذلك أن طبقات جديدة نشأت فى عالم السلطتين الاقتصادية والسياسية ، وحققت للمدينة فى العصور الوسطى ذلك الاستقلال القوى الذى نشأ عنه كثير من النزاع والخصام ، والذى بلغ غايته فى عصر النهضة .

هذا وإن الجدل الثائر حول الوراثة والبيئة يمتد أثره إلى نشأة مدن أوربا كما يمتد إلى نشأة نقاباتها ؛ ترى هل نشأت هذه المدن من البلديات الرومانية ، أو أنها أثر من آثار التطور الاقتصادى الذى ظل يجرى فى مجراه زمناً طويلا ؟ الحق أن كثيراً من المدن الرومانية قد حافظت على وجودها المستمر خلال قرون الفوضى والفقر والانحلال ؛ ولكن عدداً قليلا منها فى إيطاليا وفرنسا الجنوبية الشرقية هى التى احتفظت بالنظم الرومانية القديمة ، ولم يحتفظ بالقانون الرومانى القديم إلا أقل من هذا العدد القليل . وأما فى شمال الألب فإن قوانين القبائل الهمجية طغت على التراث الرومانى ، وتسربت بعض العادات السياسية السائدة فى القبيلة والقرية الألمانية إلى البلديات القديمة . وكانت الكثرة الغالبة من المدن القائمة فى شمال جبال الألب تابعة للأملاك الإقطاعية يحكمها موظفون معينون من قبل سادة الإقطاع وتتحكم إرادتهم فى شئونها ، ذلك أن النظم البلدية كانت غريبة غير مألوفة عند الفاتحين التيوتون ، أما النظم الإقطاعية فكانت هى الطبيعية

(*) هكذا كان العرب يسمون هذه الحكومات والمدن المستقلة فى إيطاليا فى رسائلهم كما ترى ذلك فى صبح الأعشى . (المترجم)

المألوفة عندهم ، ولهذا نشأت مدنية العصور الوسطى خارج إيطاليا من تطور المراكز والطبقات والسلطات التجارية .

وقامت المدينة الإقطاعية عادة على ربوات عالية ، عند ملتقى الطرق ، أو على ضفاف المجارى المائية الحيوية ، أو عند الحدود . وكانت الصناعات والحرف المتواضعة التى يشتغل بها سكان المدن قد نشأت ببطء حول أسوار القصر الإقطاعى أو الدير المحصن ؛ ولما خفت وطأة غارات الشماليين والمجر اتسع نطاق هذا النشاط القائم خارج الأسوار ، وتكاثر عدد الحوانيت ، واستقر التجار والصناع الذين كانوا من قبل أشخاصاً عابرين وأصبحوا من أهل المدن المقيمين الدائمين . غير أن الخوف وعدم الأمان عادا فى أيام الحرب إلى ما كانا عليه من قبل ، فأنشأ الأهلون المقيمون خارج السور سوراً ثانيا أطول محيطا من الخندق الإقطاعى ليحتموا فى داخله هم وحوانيتهم وبضائعهم . وظل السيد الإقطاعى أو الأسقف يملك ويحكم هذه المدينة التى اتسعت رقعتها بوصفها جزءاً من أملاكه ، ولكن سكانها المتزايدين كان يزداد بينهم العنصر التجارى والدنيوى ، فأخذوا يتبرمون من الفروض والسيطرة الإقطاعية ، ويعملون سراً وعلناً ليستخلصوا للمدينة حريتها .

ونشأت من التقاليد السياسية القديمة والحاجات الإدارية الجديدة جمعية من المواطنين وطائفة من الموظفين ؛ وشرعت هذه الحكومة المحلية — الهيئة السياسية — تأخذ على عاتقها شيئاً فشيئاً تنظيم شئون المدينة — البقعة الجغرافية . واستخدم أفراد هذه الهيئة الذكاء الذى هو من طبيعتهم ليثيروا سيداً على سيد — الشريف على الأسقف ، والفارس على الشريف ، والملك على كل واحد من هؤلاء الثلاثة أو عليهم جميعاً . وسلك أهل المدن سبلا كثيرة مختلفة ليحصلوا بها على حريتهم : منها أن يقسموا أغلظ الأيمان أن يمتنعوا عن أداء المكوس والضرائب التى يفرضها عليهم الشريف أو الأسقف ، ويقاوموا من يريد جبايتها منهم ؛ ومنها أن يعرضوا على السيد الإقطاعى مبلغاً محدوداً من المال جملة واحدة

أو قسطا سنويا يشترون به ميثاقا ينص على حريتهم . ونال أهل المدن التى تدخل فى أملاك الملك الخاصة استقلالهم الذاتى بهبات من المال يؤدونها له أو خدمات يقومون بها فى الحرب . ومن المدن ما أعلنت استقلالها دون مبالاة ، وثارت ثورات عنيفة دفاعاً عن هذا الاستقلال . فقد حاربت مدينة تور مثلا اثنتى عشرة حرباً قبل أن تنال حريتها . وباع عدد من سادة الإقطاع المدينين أو المحتاجين ، وبخاصة من كان يستعد منهم للحروب الصليبية ، مواثيق بالحكم الذاتى للمدن التى يسيطرون عليها إقطاعياً ؛ وكانت هذه هى الطريقة التى نالت بها كثير من المدن الإنجليزية الحكم الذاتى من رتشرد الأول . ومن سادة الإقطاع ، وبخاصة فى فلاندرز ، من أعطوا مواثيق بالحرية الناقصة للمدن التى كان نماؤها الاقتصادى سبباً فى زيادة دخلهم . وقاوم رؤساء الأديرة والأساقفة هذه النزعة الاستقلالية أطول من غيرهم لأن يمينهم التى أقسموها حين تولوا مناصبهم كانت تحتم عليهم ألا ينقصوا موارد أديرتهم أو كراسيهم الأسقفية ، وهى الموارد التى كانوا يعتمدون عليها فى أداء واجباتهم الكثيرة ، ومن أجل هذا كان كفاح المدن ضد حاكميها من رجال الدين شاقاً مريراً إلى أقصى حد .

وكان ملوك أسپانيا يبسطون رعايتهم على الحكومات المحلية ليتخذوها معولا لتقويض سلطان الأشراف المشاكسين ، ولهذا كانت المواثيق التى منحوها للمدن كثيرة بعيدة المدى فى الحرية ، وعلى هذا الأساس نالت ليون Leon عهدها من ملك قشتالة فى عام ١٠٢٠ ونالته برغوس Burgos فى عام ١٠٧٣ ، وناچيرا Najera فى عام ١٠٧٦ ، وطليطلة فى ١٠٨٥ ، ونالته بعدها بزمن قليل ، كمپستيلا Compostela ، وقادس ، وبلنسيه ، وبرشلونة . وأفاد الإقطاع فى ألمانيا ، وأفادت المدن فى إيطاليا ، من الضعف الذى حل بالإمبراطورية والبابوية كلتيهما أثناء الحروب التى شبت بينهما بسبب التنازع على المناصب والسلطان وغير ذلك من أسباب الخصام بين الكنيسة والدولة ، وكان للمدن القائمة فى شمالى

إيطاليا من السلطان السياسى ما لا يكاد يعرف له نظير قبل ذلك الوقت أو بعده ؛ وكما كانت المجارى المتدفقة من جبال الألب تمد بمائها الأنهار العظيمة فى لمبارديا وتسكانيا ، فتحمل المتاجر وتخصب السهول ، كذلك كانت تجارة أقاليم أوربا الواقعة فى شمال الألب وتجارة آسية الغربية اللتان تلتقيان فى شمالى إيطاليا سبباً فى نشأة طبقة تجارية وسطى استخدمت ثروتها فى تجديد المدن القديمة ، وتشييد مدن جديدة ، وتشجيع الآداب والفنون بالمال الوفير ، وبث روح العزة والإباء التى حطمت بها أغلال الإقطاع .

وأخذ الأشراف يشنون من قصورهم الحصينة فى الريف حربا خاسرة على حركة استقلال المدن والحكم الذاتى فيها ؛ فلما خضعوا لما لا بد من الخضوع له ، انتقلوا إلى الإقامة فى المدن الكبيرة وأقسموا يمين الولاء لحكوماتها المحلية . أما الأساقفة ، الذين ظلوا قروناً طوالا الحكام الحقيقيين والحكام القادرين الحازمين لبلدان لمبارديا ، فقد خضعوا لهذه الحكومات بمساعدة البابوات ، وكانوا قد تجاهلوا هذه السلطة من زمن بعيد . فأخذنا نسمع منذ عام ١٠٨٠ عن « قناصل » يحكمون لوقا Lucca ، ثم نجدهم فى عام ١٠٨٤ فى بيزا ، وفى عام ١٠٩٨ فى أرزو Arezzo ، وفى عام ١٠٩٩ فى جنوى ، وفى ١١٠٥ فى پاڤيا ، وفى ١١٣٨ فى فلورنس . وظلت مدائن شمالى إيطاليا حتى القرن الخامس عشر تعترف بسيادة الإمبراطورية الرسمية وتصدر أوراقها الحكومية باسمها[٩٧] ؛ ولكنها كانت من الوجهة العملية الواقعية حرة مستقلة ، وقد عاد إليها العهد القديم عهد المدينة — الدولة بكل ما فيه من فوضى ومن حافز .

وتطلب تحرير المدن فى فرنسا كفاحا طويلا عنيفا فى كثير من الأحيان ؛ فقد أفلح الأساقفة الحاكمون فى لمان Le Mans (١٠٦٩) ، وكمبرية (١٠٧٦) وريمس (١١٣٩) ، بما كانوا يصدرونه من أحكام الحرمان تارة وبالقوة تارة أخرى ، أفلحوا فى القضاء على الحكومات المحلية التى أقامها الأهلون ؛ أما فى

نوايون Noyon فقد منح الأسقف البلدة عهداً بحريتها من تلقاء نفسه (١١٠٨) ؛ وحررت سان كنتن St. Quentin نفسها فى عام ١٠٨٠ ، وبوڤيه فى ١٠٩٩ ، ومرسيليا فى ١١٠٠ ، وأمين Amiens فى ١١١٣ ، واغتنم أهل لاؤن Laon غياب أسقفهم الفاسد فى عام ١١١٥ فأنشأوا فيها حكومة ذاتية ؛ فلما عاد رشوه بالمال حتى أقسم أن يحميها ، ثم أغرى الملك لويس السادس بعد عام من ذلك الوقت بأن يقضى عليها . ونرى فى وصف الراهب جويبرت النوچنتى Guibert of Nogent لما حدث بعدئذ مثلا من عنف ثورة المدن فى سبيل الحكم الذاتى :

فى اليوم الخامس من أسبوع عيد الفصح . . . علا صخب مضطرب فى جميع أنحاء المدينة ، وأخذ الناس ينادون بأعلى أصواتهم « الحكم الذاتى المحلى » ! ... ودخل أهل المدينة وقتئذ فناء الأسقف ، مشرعة سيوفهم ، وبلطهم الحربية الصغيرة والكبيرة ، وأقواسهم ، وعصيهم الضخمة ، وحرابهم ، وكانوا جماعة جد كبيرة . . . وهرع الأشراف من كل فج ليساعدوا الأسقف . . . فقاوم هو وبعض أعوانه الأهلين بالحجارة والسهام . . . وخبأ نفسه فى برميل . . . وأخذ يتوسل إليهم توسلا يبعث الرحمة والأسى فى النفوس ، ويعدهم بأنه لن يكون أسقفهم بعد ذلك اليوم ، وأنه سيهبهم ثروة لا حد لها ، ويغادر البلاد . وبينا كانوا هم يسخرون منه بقلوبهم المتحجرة ، إذ رفع رجل منهم يدعى برنار بلطته الحربية ، وأطار بها مخ ذلك الرأس المقدس الآثم ؛ وانفلت هو من الأيدى الممسكة به ، ومات قبل أن يصل إلى الأرض إذ عاجلته ضربة أخرى تحت وقب عينه وفوق أنفه . فلما قضى نحبه قطعت ساقاه ، وأثخن بالجراح ؛ وأبصر ثيبوت Thibaut فى إصبع الأسقف خاتماً لم يقو على انتزاعه منها ، فقطعها[٩٨] .

ودام هذا الكفاح مائة عام ؛ وقتل الأهلون فى ڤيزلاى Vézelay (١١٠٦) أرنود Arnaud رئيس الدير ، وأقاموا فيها حكومة محلية ؛ وثارت أورليان فى عام ١١٣٧ ، ولكن ثورتها لم تفلح . ومنح لويس السابع مدينة سان Sens عهداً

بحريتها فى عام ١١٤٦ ، ولكنه ألغى هذا العهد بعد ثلاث سنين بناء على طلب من رئيس الدير الذى كانت تلك البلدة ضمن أملاكه ؛ ثم قتل أهل المدينة رئيس الدير وابن أخيه ، ولكنهم عجزوا عن إعادة الحكومة المحلية . وواصل أسقف تورناى الحرب الأهلية ست سنين (١١٩٠ — ١١٩٦) ليقضى على حكومتها المحلية ، وأصدر البابا قرار بحرمان جميع أهل المدينة من الكنيسة ؛ وثار أهل رون فى يوم أحد الفصح من عام ١١٩٤ ونهبوا بيوت قساوسة كنيستها الكبرى ، وفى عام ١٢٠٧ أصدر البابا قرارا الحرمان على المدينة . وفى عام ١٢٣٥ استولى العامة على الحجارة التى جيء بها إلى المدينة لبناء كنيستها ، واتخذوها قذائف ومتاريس فى الثورة التى قاموا بها على أكبر رئيس دينى فى غالة ، وولى هو ومن معه من رجال الدين الأدبار ، ولم يعودوا إلا بعد عامين من ذلك الوقت ، لما أن حمل البابا لويس السابع على إلغاء الحكومة المحلية . وعجزت كثير من مدن فرنسا على نيل حريتها إلى أن قامت الثورة الكبرى ، ولكن الكثرة الغالبة من المدن الفرنسية نالت حريتها بين عامى ١٠٨٠ ، و١٢٠٠ ، وبدأت أزهى عصورها بفضل ما بعثته فيها الحرية من روح دافعة قوية . وكانت الحكومات المحلية هى التى أنشأت الكنائس القوطية الكبرى .

وضم الملوك فى إنجلترا المدن إليهم فى كفاحهم ضد الأشراف بأن منحوا هذه المدن عهوداً تحقق لها قسطاً محدوداً من الحكم الذاتى . فقد منح وليم الفاتح مدينة لندن عهداً من هذه العهود ؛ ومنح هنرى الثانى مدائن لنكلن ، ودرهام ، وكارليل Carlisle ، وبرستل ، وأكسفورد ، وسلزبرى ، وسوثمبتن عهوداً شبيهة بهذا العهد ؛ وابتاعت كمبردج فى عام ١٢٠١ لنفسها حقوق الحكم المحلى من الملك يوحنا . ونزل الأشراف الحاكمون فى فلاندرز عن كثير من الحقوق لمدائن غنت ، وبروج ، ودويه ، وتورناى ، وليل . . . ولكنهم تغلبوا على جميع ما بذلته المدن من محاولات للحصول على الاستقلال البلدى التام . وحصلت مدائن ليدن Lyden

وهارلم Haarlem ، ورتردام ، ودرودرخت Drodrecht ، ودلفت Delft وغيرها من المدن الهولندية فى القرن الثالث عشر على عهود بالحكم الذاتى المحلى . أما فى ألمانيا فقد تطلب تحرير مدنها زمناً طويلا ، وكان هذا التحرير فى الغالب بطريق السلم ؛ فقد منح الأساقفة الذين ظلوا عدة قرون يحكمون المدن حكماً إقطاعياً من قبل الأباطرة ، إلى مدائن كولونى ، وتريير Trier ، ومتز ، ومينز ، واسپير ، واسترسبورج ، وورمز ، منحوا هذه المدن حق اختيار موظفيها وسن قوانينها .

ولم تطو صحيفة القرن الثالث عشر حتى كانت الثورة القائمة فى سبيل الحكم المحلى قد تم لها النصر فى أوربا الغربية ، فقد خلعت المدن عن عاتقها نير سادتها الإقطاعيين ، وتخلصت من الضرائب والمكوس الإقطاعية أو خفضتها ، وحددت حقوق رجال الدين فى أضيق نطاق ، وإن كانت كثرتها الغالبة لم تنل حريتها كاملة . وحرمت المدن الفلمنكية إنشاء أديرة جديدة ، والإيصاء بالأرض إلى الكنائس ؛ وضيقت نطاق ما كان لرجال الدين من حق فى أن يحاكموا أمام المحاكم الكنسية ، ونازعتهم حقهم فى أن يشرفوا على المدارس الابتدائية(٩٩) . وكان رجال الطبقة الوسطى من التجار هم المسيطرين على الحياة البلدية والاقتصادية ، واعترف بنقابات التجار الطائفية فى كل الحكومات المحلية تقريباً بأنها هيئات ذات حكم ذاتى . وكانت الحكومة المحلية هى ونقابة التجار الطائفية فى بعض الأحيان هيئة واحدة ؛ ولكنهما كانتا فى العادة منفصلتين إحداهما عن الأخرى . غير أن الحكومة المحلية قلما كانت تعارض مصالح النقابات الطائفية ؛ وليس أدل على هذا من أن نقابات المدينة الطائفية هى التى كانت تختار عمدة Lord Mayor لندن ؛ ذلك أن امتلاك المال قد أصبح وقتئذ ولأول مرة فى مدى ألف عام ذا سلطان أقوى من سلطان امتلاك الأرض ، وأخذ سلطان المال الآخذ فى الازدياد يتحدى سلطان الأشراف ورجال الدين . ووجهت طبقة التجار الوسطى ثروتها ، ونشاطها ، وقدرتها للحصول على المنافع السياسية ووجهتها بدرجة أعظم مما كانت

توجه فى الزمن القديم ، وإن كان ذلك عظيما فى ذلك الوقت نفسه ؛ فقد حرمت الفقراء فى معظم المدن من المجالس والوظائف العامة ، واستبدت بالفلاح والصانع ، واحتكرت مكاسب التجارة ، وأرهقت الأهلين بالضرائب الفادحة ، وأنفقت معظم إيراد الحكومة المحلية فى المنازعات الداخلية أو الحروب الخارجية التى تبغى بها الاستحواذ على الأسواق والقضاء على المنافسين . وحاولت أن تقضى على هيئات الصناع ، وحرمت عليهم حق الإضراب ، وإلا تعرضوا للإعدام أو النفى ، وكان ما تضعه من القواعد لتحديد الأثمان والأجور يهدف إلى مصالحها هى ، وإلى إلحاق الأذى الشديد بالطبقة العاملة(١٠٠) . وحدث وقتئذ ما حدث فى أيام الثورة الفرنسية ، فكانت هزيمة سادة الإقطاع نصراً لطبقة رجال الأعمال أكثر مما كانت لسائر الطبقات .

غير أن الحكومات المحلية للمدن كانت على الرغم من هذه المساوئ تأكيداً جليلا للحرية الإنسانية ؛ فقد كان سكان المدينة إذا سمعوا دقات الجرس من برجها يسارعون إلى الاجتماع ليختاروا حكامها ، وكان للمدن جيشها الإقليمى الخاص بها ، تدافع به عن نفسها أقوى الدفاع ، حتى استطاعت أن تهزم به جيوش الإمبراطور المدربة فى لنيانو (١١٧٦) ، وحاربت به بعضها بعضها حتى أنهكت قواها جميعاً . نعم إن مجالسها الإدارية لم تلبث أن ضعف نظامها حتى أضحت أرستقراطية من التجار ، ولكن الجمعيات البلدية كانت أولى الحكومات النيابية منذ عهد تيبريوس ، وكانت هى لا العهد الإنجليزى الأعظم Magns Carta مبدأ الدمقراطية الحديثة (١٠١) ؛ وهى التى أحلت مناقشة الشهود مناقشة قانونية منظمة محل البقايا الرجعية للقوانين الإقطاعية والقبلية — الأيمان ، والمبارزة ، والتحكيم الإلهى — واستبدلت بالفداء أو ثمن الدم الغرامات أو السجن أو العقاب البدنى ، وهى التى قللت من المماطلة والتأجيل فى تطبيق القانون ، وأحلت التعاقد القانونى محل العلاقات الإقطاعية والولاء الإقطاعى ، ونشأت فيها

مجموعة كاملة جديدة من القوانين المنظمة لشئون المال والتجارة قامت على أساسها حياة جديدة فى أوربا :

وسرعان ما استحالت هذه الدمقراطية الفتية نظاما اقتصاديا شبه اشتراكى تحت إشراف الدولة . فكانت الحكومة المحلية للمدينة تسك عملتها ، وتنظم الأشغال العامة وتشرف عليها ، وتنشئ الطرق ، والقناطر ، وتشق القنوات ، وترصف بعض شوارع المدينة ، وتنظم توريد المؤن لها ، وتحرم الإجباء(*) ، والاحتكار ، وابتياع السلعة كلها من السوق ، وأوجدت الاتصال المباشر بين البائع والمشترى فى الأسواق والمواسم التجارية ؛ وفحصت عن المكاييل والمقاييس ، وفتشت السلع ، وعاقبت من يغش فيها ، وفرضت الرقابة على الصادرات والواردات ، وخزنت الحبوب للسنين العجاف ، وأمدت السكان بالحبوب بأثمان معتدلة فى أوقات الأزمات ، ونظمت أثمان الأطعمة الأساسية والجمعة . وكانت إذا وجدت أن الثمن الذى حددته لسلعة مرغوب فيها منخفض انخفاضاً يقلل إنتاجها ، أجازت لبعض أثمان الجملة أن توازن نفسها بطريق المنافسة ، ولكنها أنشأت محاكم أو « جلسات » للخبز والجمعة تعمل على بقاء أثمان الأشتات فى هاتين السلعتين متناسبة تناسبا دائما مع أثمان القمح أو الشعير(١٠٢) . وكانت بين الفينة والفينة تنشر قوائم بالأثمان المعتدلة ، مفترضة أنه لا بد أن يكون لكل سلعة « ثمناً عادلا » يتضمن ثمن المادة المصنوعة منها وأجر العمل اللازم لإنتاجها ، وقد أغفلت هذه النظرية عامل العرض والطلب وما يطرأ على قيمة النقد من تقلبات . واحتكرت بعض الحكومات المحلية — مثل حكومة بال Basel وجنوى تجارة الملح ، كما احتكرت غيرها مثل حكومة نورمبرج صنع خمورها ، ومنها ما كانت تخزن الحبوب فى مخازن البلدية(١٠٣) . وكانت الضرائب الجمركية الحامية التى

(*) أجباً الزرع باعه قبل بدء صلاحه . (المترجم)

تفرضها البلديات تحول دون تداول البضائع[١٠٤] ، كما كان يعطل هذا التداول أحياناً إرغام أصحاب التجارة العابرة على أن يعرضوا بضاعتهم للبيع فى المدينة قبل أن تخرج منها[١٠٥] . وكان يحدث فى تلك الأيام ما يحدث فى أيامنا هذه فيحتال بعض المواطنين المتمردين للخروج على هذه القواعد ؛ كما كانت الأسواق السوداء كثيرة العدد[١٠٦] ، وكانت الأضرار الناشئة من بعض هذه القيود أكثر من نفعها ، ولهذا أهملت بعد زمن قليل .

غير أننا يحق لنا أن نقول بوجه عام أن ما قامت بها الحكومات المحلية لمدائن العصور الوسطى من أعمال ينطق بمهارة رجال الأعمال الذين كانوا يشرفون عليها وبشجاعتهم . فقد استمتعت أوربا بفضل توجيههم الحكيم فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر برخاء لم تعرف له مثيلا منذ سقوط رومة . وتكاثر سكان أروبافى عهد هذا النظام تكاثراً لم يكن له نظير منذ ألف عام على الرغم من انتشار الأوبئة والمجاعات والحروب . وكان أولئك السكان قد أخذوا يتناقصون فى القرن الثانى ، وأكبر الظن أنهم وصلوا إلى الحد الأدنى فى القرن التاسع ؛ ثم أخذ عددهم يزداد مرة أخرى فى الفترة الواقعة بين القرن الحادى عشر والموت الأسود (١٣٤٩) بفضل انتعاش التجارة والصناعة ؛ ويغلب على الظن أن أهل الإقليم المحصور بين الموزل والرين قد تضاعفوا عشرة أضعاف ، ولعلهم بلغوا فى فرنسا عشرين مليوناً ، أى أنهم لايكادون يقلون عما كانوا عليه فى القرن الثانى عشر[١٠٧] . وقد كان من آثار الثورة الاقتصادية أن أخذ السكان يهاجرون من القرى إلى المدن . نعم إن القسطنطينية البالغ عدد سكانها ٨٠٠٫٠٠٠ ، وقرطبة وبالرم البالغ عدد سكانهما نصف مليون كانتا مزدحمتين بالسكان من زمن بعيد ؛ ولكن عدداً قليلا من المدن القائمة فى شمال جبال الألب هى التى كان يسكنها قبل عام ١١٠٠ أكثر من ثلاثة آلاف نسمة[١٠٨]

وقبل أن يحل عام ١٢٠٠ كان فى باريس نحو مائة ألف ، وفى كل من دويه ، وليل ، وإيبر ، وغنت ، وبروج نحو خمسين ألفاً ؛ وكان فى لندن عشرون ألفاً . وقبل أن يحل عام ١٣٠٠ كان فى باريس ٢٠٠٠ر١٥٠ ألفاً ، وفى البندقية ، وميلان ، وفلورنس مائة ألف[١٠٩] ، وفى سينا Siena وموديا ٣٠٠٠ر٣٠[١١٠] ، وفى لوبك ، ونورمبرج ، وكولونى ٢٠٠٠ر٢٠ ، وفى فرانكفورت ، وبال ، وهمبرج ، ونوروك ، ويورك ١٠٠٠ر١٠ . وغنى عن البيان أن هذه الأرقام تقريبية وأنها عرضة إلى الخطأ الكبير .

وكان ازدياد السكان نتيجة من نتائج التطور الاقتصادى وسببا من أسبابه فى آن واحد : فأما أنه نتيجة من نتائج هذا التطور فلأن الناس أصبحوا يأمنون على أنفسهم وأموالهم أكثر من ذى قبل ، وأنهم صاروا أقدر مما كانوا على استغلال مصادر الثروة الطبيعية بفضل تقدم الصناعة ، وأن الأطعمة والسلع قد زاد انتشارها بفضل رواج التجارة وازدياد الثروة . وأما أنه كان سببا من أسبابه فلأنه أوجد أسواقاً مطردة الاتساع للتجارة والصناعة ، للأدب ، والتمثيل ، والموسيقى ، والفن ، وكان تنافس الحكومات المحلية وتفاخرها سبباً فى توجيه ثروتها إلى بناء الكنائس ، وأبهاء المدن ، وأبراج النواقيس ، والفساقى ، والمدارس ، والجامعات ؛ وعبرت الحضارة البحار والجبال فى إثر التجارة ؛ فانتقلت من بلاد الإسلام وبيزنطية إلى إيطاليا ، وأسپانيا ، وتخطت جبال الألب إلى ألمانيا ، وفرنسا ، وفلاندرز ، وبريطانيا . وأصبحت العصور المظلمة إحدى الذكريات الماضية ، وتمخضت أوربا مرة أخرى عن حياة فنية نشيطة .

وليس من حقنا أن ندعى أن مدينة العصور الوسطى هى المثل الأعلى لما يجب أن تكون عليه المدن . نعم إنها تبدو للناس فى هذه الأيام فى صورة جميلة ، يتوج تلاً فيها قصر منيع ، ويحيط بها سور ذو أبراج ، فيها بيوت وأكواخ ، وحوانيت ذات سقف من القش أو القرميد تزدحم حول الكنيسة أو القصر الحصين

أو الميدان العام . ولكننا يجب أن نضيف إلى هذه الصورة أن شوارعها كانت أزقة ضيقة ملتوية ، (وتلك أحسن وسيلة للدفاع ومنع وهج الشمس) يسير فيها الناس والماشية على وقع حوافر الدواب وطقطقة الأحذية الخشبية ، وأصوات المارة وهم سائرون فيها على مهل فى ذلك العصر الذى لم تكن فيه آلات تريح عضلاتهم وتبلى أعصابهم . وكانت تحيط بكثير من مساكن المدينة حدائق ، وأخنان الدجاج ، وحظائر الخنازير ، ومراعى البقر ، وأكوام الروث . وكانت لندن من المدن الشديدة على أهلها ، فأمرت «كل من يربى خنزيراً أن يحتفظ به فى بيته » ، أما فى غيرها فقد كانت الخنازير تجوس بملء حريتها خلال أكوام الفضلات المكشوفة(١١١) . وكانت الأمطار تملأ الأنهار من حين إلى حين فتطغى على الحقول والمدن ، حتى كان الناس يسيرون بالقوارب تدفعها المجاذيف إلى قصر وستمنستر(١١٢) . وكانت الشوارع تظل بعد المطر مليئة بالوحل عدة أيام ؛ وكان الرجال وقتئذ يحتذون أحذية طويلة ، وأما النساء فكن يحملن فى عربات وكراسى تتقلب من حفرة إلى حفرة . وقد رصفت بعض المدن شوارعها الرئيسية بالحجارة فى القرن الثالث عشر ، أما الكثرة الغالبة منها فقد ظلت شوارعها غير مرصوفة ، تتعثر فيها الأقدام وتنبعث منها الروائح الكريهة . وكانت للأديرة والقصور الحصينة وسائل صالحة لصرف الفضلات(١١٣) ، أما الأكواخ فلم يكن لها شيء من هذا ، وكانت فى أماكن متفرقة من المدينة ميادين كئيبة ، بها مضخة يستقى منها الناس وحوض ترتوى منه الحيوانات المارة .

وكانت بيوت المدن القائمة فى شمالى الألب كلها تقريبا من الخشب ، ولم يكن فيها بيوت من الآجر أو الحجارة إلا بيوت أغنى الأشراف والتجار ، وكانت الحرائق كثيرة ، وإذا شبت انتشرت فى معظم الأحيان فى جميع المدينة لا يعوقها

عائق . ولنضرب لذلك مثلا مدائن رُوَن ، وبوفيه ، وأراس ، وتروای ، وپروڤن ، وپواتيه ، ومواساك Moissac فقد دمرتها كلها الحرائق فى عام ١١٨٨ ، ودمرت رون النارست مرات بين عامى ١٢٠٠ ، ١٢٢٥[١١٤] ، ولم يعتد الناس صنع السقف من القرميد إلا فى القرن الرابع عشر ، وكانت النار تكافح بالدلاء تستخدمها فرق باسلة عاجزة ، وكان فى المدينة خفراء مسلحون بخطاطيف طويلة يهدمون بها البيت المحترق إذا كان وجوده خطراً على غيره من البيوت . وإذ كان الأهلون جميعاً يرغبون فى السكنى بجوار القصر الحصين ليأمنوا بذلك على أنفسهم وأموالهم ، فقد كانت المبانى ترتفع عدة أطباق تصل أحياناً إلى ستة ، وكانت الأطباق العليا تبرز فى الشارع بروزا يكسبها روعة ويجعلها خطراً يهدد المارة . وكانت المدن تصدر قرارات تحدد بها ارتفاع المبانى .

وكان فى وسع الأهلين أن يستمتعوا بالحياة فى مدينة العصور الوسطى على الرغم من هذه الصعاب التى قلما كان يحس بها الناس ، لأنها كانت تعمهم كلهم تقريباً ، فقد كانت الأسواق مزدحمة بالناس ، وكان حديثهم كثيراً ، وأثوابهم وبضائعهم زاهية جذابة ، وكان البائعون الجائلون ينادون على سلعهم بأعلى أصواتهم ، والصناع لا ينقطعون عن الاشتغال بحرفهم . وربما كان بعض الممثلين الجائلين يقومون بتمثيل مسرحية دينية فى أحد الميادين ، أو موكب دينى يسير أحياناً فى أحد الشوارع يشترك فيه التجار المزهوون ، والصناع الأقوياء ، ورجال الدين بأثوابهم الوقورة ، ورجال الدنيا بثيابهم الزاهية ، وترتل فيها الأناشيد . أو تكون كنيسة فخمة تشاد فى المدينة ، أو تطل فتاة حسناء من شرفة منزل ، أو تدق نواقيس برج المدينة تدعو المواطنين إلى الاجتماع أو إلى امتشاق الحسام . وفى المساء تدق الأجراس تهيب بالأهلين أن يعودوا سراعاً إلى بيوتهم ،

لأن الشوارع كانت محرومة من الأضواء ، ما عدا ضوء الشموع يتراءى من نوافذ البيوت وضوء مصباح هنا وهنا أمام ضريح . فإذا أراد كبير من أهل المدينة أن يسير فيها ليلا سبقه خدمه يحملون المشاعل أو الفوانيس والسلاح لأن رجال الشرطة قلما كان لهم وجود . وكان المواطن الحكيم يبكر فى العودة إلى داره فراراً من ملل الليالى الظلماء ، وعلماً منه بأن الديكة سوف توقظه بصياحها فى مطلع الفجر ، وأن العمل فى انتظاره يطلب إليه أن ينجزه .

الفصل السابع

الثورة الزراعيـــة

وبدّل نمو الصناعة والتجارة ، وانتشار الاقتصاد النقدى ، وازدياد الطلب على العمال فى المدن ، بدّل هذا كله نظام الزراعة تبديلا كبيراً . ذلك أن البلديات لحرصها على أن تظفر بعمال جدد أعلنت أن أى شخص يقيم فى مدينة ٣٦٦ يوماً دون أن يطلبه سيد إقطاعى ، ويتحقق من شخصيته ، ويستولى عليه لأنه من أرقاء أرضه ، أى شخص تنطبق عليه هذه الشروط يصبح من تلقاء نفسه حراً ، يتمتع بحماية قوانين حكومة المدينة وسلطانها . وذهبت فلورنس إلى أبعد من هذا فدعت فى عام ١١٠٦ جميع الفلاحين المقيمين فى القرى المجاورة لها للمجىء إليها والإقامة فيها أحراراً ؛ ودفعت بولونيا Bologna وغيرها من المدن المال إلى سادة الإقطاع لكى يسمحوا لأرقاء أراضيهم بأن ينتقلوا إلى المدن . وفر عدد كبير من أرقاء الأرض أودعوا ليفلحوا أرضين جديدة فى شرق نهر الإلب ، وأصبحوا فيها أحراراً من تلقاء أنفسهم .

أما الذين بقوا فى ضياع سادة الإقطاع فقد أخذوا يعارضون فى أداء الضرائب والرسوم الإقطاعية التى أضحت لطول العهد بأدائها مقررة واجبة الأداء ؛ ونشأت من هذه المعارضة متاعب جمة . وحذا كثير من أرقاء الأرض حذو عمال المدن فأنشأوا لهم جمعيات ريفية ، وأقسموا أن يعملوا مجتمعين للامتناع عن أداء الرسوم والضرائب الإقطاعية ، ثم سرقوا أو أتلفوا ما عند سادتهم من وثائق تسجل استرقاقهم أو التزاماتهم ، وأحرقوا قصور المعاندين من أولئك السادة ، وأنذروهم بأنهم سيغادرون أملاكهم إذا لم يجيبوا مطالبهم . وفى عام ١١٠٠ أعلن أرقاء الأرض فى سانت ميشيل — ده — بوفيه أنهم سيتزوجون من تلك الساعة

بأية امرأة يرغبون فى زواجها ، وسيزوجون بناتهم من أى شخص يرغبون فيه . وفى عام ١٢٠٢ رفض أرقاء الأرض فى سانت أرنول — ده — كريبى St. Arnoul de- Crépy أن يؤدوا إلى سيدهم رئيس الدير ضريبة الأموات التقليدية أو الغرامة التى تفرض عليهم إذا زوجوا بناتهم خارج أملاك سيدهم . وشبت فتن أخرى من هذا النوع فى أكثر من عشر مدن منتشرة من فلاندرز إلى أسپانيا ، حتى وجد سادة الإقطاع أن من العسير عليهم أن يحصلوا على ربح من استخدام أرقاء الأرض ، وزادت هذه الصعوبة أمامهم على مر الأيام . ذلك أن ضروب المقاومة المتزايدة كانت تتطلب منهم إشرافاً مستمراً كثير النفقة فى كل مرحلة من مراحل العمل ؛ وكان عمل هؤلاء الأرقاء فى حوانيت الضيعة أكثر نفقة وأقل جودة من العمل الحر الذى يخرج السلع نفسها فى المدن .

وأراد سادة الإقطاع أن يستبقوا الفلاحين فى أرضهم ، ويجعلوا عملهم مربحاً لأولئك السادة ، فاستبدلوا بالقروض الإقطاعية القديمة مقادير من المال تؤدى دفعة واحدة ، وباعوا أرقاء الأرض حريتهم بأثمان يؤدونها من مدخراتهم ، وآجروا مساحات متزايدة من أرضهم إلى الفلاحين الأحرار بأجر نقدى ، واستأجروا عمالا أحراراً يعملون فى حوانيت ضياعهم . وحذت أوربا الغربية حذو بلاد الشرق الإسلامية والبيزنطية فشرعت من بداية القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر تنتقل انتقالا يزداد عاما بعد عام من الدفع عيناً فى أكثر الأحوال إلى الدفع نقداً فى معظمها . واشتدت رغبة ملاك الأراضى الإقطاعيين فى الحصول على السلع المصنوعة التى يعرضها التجار عليهم ، فزادت رغبتهم فى المال يبتاعون به هذه السلع ؛ ولما ساروا إلى قتال المسلمين فى الحروب الصليبية كانوا أحوج إلى المال منهم إلى الطعام والبضائع . كذلك كانت الحكومات تطالب بأداء الضرائب نقداً لا عيناً ؛ فلم ير الملاك بدأ من الخضوع إلى مقتضيات الظروف ، فباعوا محصولاتهم بالنقود العاجلة بدل أن يستهلكوها بالهجرة الشاقة

المتعبة من قصر ريفى إلى قصر آخر مثله . وكان هذا الانتقال إلى الاقتصاد النقدى كثير النفقة على الملاك الإقطاعيين . ذلك أن إيجار أرضهم والأموال التى كانوا يحصلون عليها من الزراع نظير الرسوم المفروضة عليهم قد أصبح لها من الثبات فى العصور الوسطى ما للعادات المألوفة ، ولم يكن فى مقدورهم أن يزيدوها بنفس السرعة التى تنخفض بها قيمة النقد ؛ ولذلك اضطر كثيرون من الأشراف إلى بيع أرضهم — وباعوها عادة إلى رجال الطبقة الوسطى الناشئة . وحسبنا دليلا على هذا أن بعض النبلاء قد ماتوا من زمن بعيد أى منذ عام ١٢٥٠ وهم لا يملكون أرضاً ، ومنهم من مات فقيراً معدماً[١١٥] . وكان من نتيجة هذه الأحوال أن أعتق فليب الجميل ملك فرنسا جميع أرقاء الأراضى الملكية فى أوائل القرن الرابع عشر ، وأن أمر ابنه لويس العاشر فى عام ١٣١٥ بتحرير جميع أرقاء الأرض « بشروط عادلة صالحة »[١٦٦] . وأخذ نظام رقيق الأرض يتلاشى شيئاً فشيئاً فى عدد من البلاد المختلفة الواقعة غرب نهر الإلب وذلك فى أوقات مختلفة من بداية القرن الثانى عشر إلى نهاية القرن السادس عشر ، وحلت محلها ملكية الفلاحين لأرضهم ، وتقسمت ضياع الإقطاع الكبرى إلى مزارع صغيرة ، وحصل الفلاحون فى القرن الثالث عشر على درجة من الحرية والرخاء لم يستمتعوا بمثلها مدى ألف عام . وفقدت المحاكم الإقطاعية ما كان لها من سلطان على الفلاحين ، وأخذ سكان القرى يختارون حكامهم ، ولم يكن هؤلاء يقسمون يمين الولاء لسيد الإقطاع المالك لأرضهم بل للملك نفسه . على أن تحرير رقيق الأرض فى أوربا الغربية لم يتم كله قبل عام ١٧٨٩ ، فقد ظل عدد كبير من سادة الإقطاع يطالبون بحقوقهم القديمة من الوجهة القانونية ، ولقد حاولوا فى القرن الرابع عشر أن يستعيدوها من الوجهة العملية ؛ غير أن الحركة التى تهدف إلى العمل الحر المتنقل لم يكن يستطاع وقفها طالما كانت التجارة والصناعة آخذتين فى النماء .

وكان الحافز الجديد للحرية ، مضافاً إلى اتساع الأسواق الزراعية ، من أسباب تحسن أساليب الزراعة ، وأدواتها ، ومحصولاتها ، كما كان تكاثر سكان المدن ، وازدياد الثراء ، والأساليب الجديدة التى يسرت الأعمال التجارية والمالية ، كل هذا كان سبباً فى اتساع نطاق الاقتصاد الريفى وزيادة غناه . وتطلبت الصناعات الجديدة محصولات صناعية غير التى كانت موجودة من قبل — قصب السكر ، وبذر اليانسون ، والكمون ، والكتان ، والعنب الهندى ، والزيوت النباتية والأصباغ . وكان قرب المدن المزدحمة بالسكان مشجعا على تربية الماشية ، وصناعة منتجات الألبان ، وغرس حدائق الخضر . وجرت السفن بالخمور فى الأنهار وفى البر والبحر من آلاف الكروم المنتشرة فى أودية التيبر ، والآرنو ، والپو ، والوادى الكبير ، والتاجه ، والإبرة ، والرون ، والجروند ، والجارون ، واللوار ، والسين ، والموزل ، والموز ، والرين ، والدانوب ، وجرت السفن بهذه الخمور لتفرج كرب العمال الكادحين فى حقول أوربا ، حوانيتها ، وغرف الحاسبين فيها ؛ وحتى إنجلترا نفسها كانت تعصر الخمر فى الفترة الممتدة من القرن الحادى عشر إلى القرن السادس عشر . وخرجت الأساطيل الضخمة فى البحر البلطى ، وبحر الشمال لتصيد منهما الرنكة وغيرها من أنواع السمك لتطعم المدن الجائعة التى تكثر فيها أيام الصوم ، ويرتفع فيها ثمن اللحم ؛ فكانت يارموث Yarmouth مدينة بحياتها إلى تجارة الرنكة ، وأقر تجار لوبك بفضلها عليهم بأن نقشوا الرنكة على مقاعدهم فى الكنيسة[١١٧] ، واعترف الهولنديون الشرفاء بأنهم « شادوا على الرنكة » مدينة أمستردام الشامخة[١١٨] .

وتحسنت أساليب الزراعة الفنية على مهل ، فلقد تعلم المسيحيون من العرب فى أسپانيا ، وصقلية ، وبلاد الشرق ، وأدخل الرهبان البندكتيون والسسترسيون Cistercians[*] الأساليب الرومانية القديمة والإيطالية الحديثة الخاصة بالزراعة ،

(*) فرع من الرهبان البندكتيين نشأ فى عام ١٠٩٨ فى غابة سستو Cisteaux بفرنسا .

وتربية الماشية ، والاحتفاظ بخصب التربة فى الأقطار الواقعة شمال جبال الألب ؛ وترك الزارع فى الضياع الجديدة يبتكرون ويغامرون كما يشاءون ولم يفرض عليهم تقسيم أراضيهم بين المزروعات المختلفة . وكان الزراع الذين يفلحون فى القرن الثالث عشر حقول فلاندرز المستصلحة من المستنقعات يتبعون الدورة الزراعية الثلاثية ، فكانت الأرض تزرع كل عام ولكن خَصبها كان يجدد مرة كل ثلاث سنين بزرع الكلأ الذى يتخذ غذاء للحيوان أو البقول . وكان زوجان من الثيران القوية يجرّان المحاريث ذات السهام الحديدية تتعمق الأرض أكثر من ذى قبل . غير أن الكثرة الغالبة من المحاريث ظلت مع ذلك تصنع من الخشب (١٣٠٠) . ولم يكن يعرف التسميد إلا أصقاع قليلة ، وقلما كانت عجلات العربات تطوق بإطار من حديد . وكانت تربية الماشية من الأعمال الشاقة لطول فترات الجفاف ؛ ولكن القرن الثالث عشر شهد التجارب الأولى فى تهجين السلالات وأقلمتها . ولم تتقدم صناعة مستخرجات الألبان ، فلم تكن البقرة العادية فى القرن الثالث عشر تدرّ إلا قليلا من اللبن ، وقلما كان يصل إلى رطل واحد فى الأسبوع (مع أن البقرة الحسنة التربية تنتج الآن ما بين عشرة أرطال وثلاثين رطلا من الزبد فى الأسبوع الواحد) .

وبينما كان السادة فى أوربا يقاتل بعضهم بعضا ، كان فلاحوها يخوضون معارك أعظم شأناً ، وتتطلب من الشجاعة والبطولة ما يسمو على المعارك الحربية ، ولا يتغنى بمديحهم إنسان ؛ تلك هى معارك الإنسان مع الطبيعة . فقد طغى البحر بين القرنين الحادى عشر والثالث عشر خمساً وثلاثين مرة على الجسور ، وأغرق الأراضى الوطيئة ، وشق خلجاناً وأجواناً جديدة فى البقاع التى كانت من قبل أرضاً صلبة ، وأهلك مائة ألف من السكان فى مائة عام . ونقل الفلاحون أهل هذه الأقاليم فى خلال الفترة الممتدة من القرن الحادى عشر إلى القرن الرابع عشر بإشراف أمرائهم ورؤساء أديرتهم جلاميد الصخر من اسكندیناوة وألمانيا

وشادوا بها « السور الذهبي » الذى أنشأ البلچيكيون والهولنديون وراءه دولتين من أعظم دول التاريخ كله حضارة ، وانتزعت بذلك آلاف الأفدنة من البحر ، ولم يستهل القرن الثالث عشر حتى كانت شبكة من القنوات تشق الأراضى الوطيئة . واحتفر الإيطاليون بين عامى ١١٧٩ و ١٢٥٧ القناة العظمى Naviglio Grande بين بحيرة مجيورى ونهر البو فأخصبوا بها ٨٦ر٤٨٥ فداناً ، وأحال المهاجرون القادمون من فلاندرز ، وفريزيا Frisia ، وسكسونيا ، وأرض الرين مناقع المورن Mooren الواقعة بين نهر الإلب والأودر حقولا غنية . وقطعت غابات فرنسا الزائدة على الحاجة شيئاً فشيئاً وحلت مكانها الضياع التى ظلت تطعم فرنسا خلال الاضطراب السياسى الذى دام قروناً طوالا . ولعل هذه البطولة الجماعية التى بذلت فى تقطيع الغابات ، وتجفيف المستنقعات ، وإرواء الأرض وزراعتها ، لا الانتصارات الحربية أو التجارية ، هى العامل الأساسى الذى أدى آخر الأمر إلى انتصار الحضارة الأوربية فى الأعوام السبعمائة الأخيرة .

الفصل الثامن

حرب الطبقات

لم يكن فى أوربا الغربية فى بداية العصور الوسطى إلا طبقتان : طبقة الألمان الغالبين وطبقة الأهلين المغلوبين . وكانت الكثرة الغالبة من الأشراف الذين وجدوا فيما بعد فى انجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وشمالى إيطاليا من أبناء الفاتحين ، وظلوا يعتزون بهذه العلاقة العنصرية حتى فى أثناء حروبهم . وكانت الطبقات فى القرن الحادى عشر ثلاثا : هى الأشراف الذين يحاربون ، ورجال الدين الذين يصلون ، والفلاحون الذين يشتغلون . وأصبح هذا التقسيم تقليداً ثابتاً إلى حد ظن الناس معه أنه منزل من عند الله . وكان معظم الفلاحين ، كما كان معظم النبلاء ، يرون من واجب الإنسان أن يبقى فى الطبقة التى ولد فيها قانعاً بها البقاء صابراً عليه .

وأضافت الثورة الاقتصادية التى قامت فى القرن الثانى عشر طبقة جديدة إلى هذه الطبقات الثلاث — أهل المدن أو الطبقة الوسطى العاملة — وقوامها الخبازون والتجار ، ورؤساء أرباب الحرف من أهل المدن ، ولم تكن هذه الطبقة قد ضمنت وقتئذ أرباب المهن ، وكانت تسمى فى فرنسا الطبقة الثالثة . وقد سيطرت هذه الطبقة على الشئون البلدية ، واستطاعت أن تصل إلى مقاعد البرلمان الإنجليزى ، والديت Diet الألمانى ، والكورتز Cortes الأسبانى ، وإلى الجمعية العامة States General للطبقات وهى مجلس فرنسا القومى النيابى الذى لم يجتمع إلا نادراً ؛ ولكن هذه الطبقة الجديدة قلما كان لهـا أثر فى السياسة القومية قبل القرن الثامن عشر ، فقد ظل الأشراف يحكمون الدولة ويصرفون شئونها الإدارية ، وإن أصبحوا فى ذلك الوقت أقل من غيرهم سلطاناً فى المدن ؛ ذلك

أنهم كانوا يعيشون فى الريف (إلا فى إيطاليا) ، ويحتقرون سكان المدن ، ويخرجون من طبقتهم كل من تزوج من أفراد الطبقة الوسطى ، ولا يشكون فى أن حكم الأشراف لا بديل منه ، إلا حكم رجال الأعمال الأثرياء ، أو رجال الدين أصحاب الأساطير ، أو رجال الحرب الطغاة .

وكان التجار الأغنياء يبرمون من غطرسة الأشراف ، ويحتقرون ويستغلون طبقة الصناع ، ويقيمون فى بيوت مزخرفة ، ويبتاعون الأثاث الجميل ، ويتغذون بالأطعمة المجلوبة من خارج البلاد ، ويلبسون الثياب الغالية . وكانت نساؤهم يغطين أجسامهن الكبيرة بالحرير والفراء والمخمل والجواهر ؛ وكان مما آلم جين الناڤارية Jenne of Navarre ملكة فرنسا وحز فى نفسها أن وجدت ستمائة من نساء الطبقة الثالثة فى بروج قد خرجن لاستقبالها فى ثياب لا تقل فخامة عن ثيابها هى . وشكا الأشراف من هذا وأخذوا يطالبون بأن تسن القوانين لوقف تيار هذا التظاهر الوقح ؛ وسنت من حين إلى حين قوانين لهذا الغرض ، ولكن الملوك كانوا فى حاجة إلى تأييد هذه الطبقة وإلى أموالها ، ولهذا لم تنفذ هذه القوانين إلا فى أوقات قليلة متفرقة .

وأفادت الطبقة الجديدة المالكة للعقار فى المدن فائدة كبيرة من زيادة عامرها ، ويسر لها التعطل الناشئ من هذه الزيادة السيطرة على طبقة العمال اليدويين . ذلك أن صعاليك المدن من الخدم ، وتلاميذ الصناعة ، وعمال المياومة لم يكن لهم إلا حظ قليل من التربية ، ولم يكن لهم شىء من القوة السياسية ، وكانوا يعيشون فى درجة من الفاقة أشد فى بعض الأحيان مما كان يعانيه أرقاء الأرض . فقد كان أجر عامل المياومة فى إنجلترا فى القرن الثالث عشر نحو بنسين اثنين فى اليوم — وتعادل القيمة الشرائية لهذا الأجر حوالى دولارين من نقد الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٤٨ ؛ وكان النجار يتقاضى أربعة بنسات وثمن بنس فى اليوم (٤ر١٢ دولارات) والبناء ٣ ⅛ دولارات ، والمهندس المعمارى اثنى عشر بنسا

يضاف إليها بدل انتقال وهبات فى بعض الأحيان[١١٩] . لكن الأثمان كانت منخفضة بهذه النسبة عينها : فقد كان الرطل من لحم البقر يباع فى إنجلترا بفارذنج $\frac{٣}{٤}$ من الدولار) ؛ وكانت الدجاجة تباع ببنس واحد ($\frac{٨}{١٢}$ من الدولار) ، وكان ثمن الكوارتر(*) من القمح خمسة شلنات وتسعة شلنات ونصف بنس (٥٧٫٩٠ دولاراً) [١٢٠] . وكان العامل يبدأ عمله فى مطلع الفجر وينتهى منه فى غسق الليل — إلا فى مساء السبت أو أيام الأعياد فكان ينتهى قبل ذلك . وكان فى السنة ما يقرب من ثلاثين يوما من أيام الأعياد ، لكن الأيام التى كان يستريح فيها العامل من الكدح فى إنجلترا لم تكن تزيد على ستة . وكانت ساعات العمل تزيد قليلا على مثيلاتها فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر ، ولم تكن الأجور الحقيقية(**) أسوأ منها فى تلك الفترة ، بل إن بعضهم ليقول إنها كانت أعلى منها[١٢١] .

وتطور النزاع بين الطبقات فى أواخر القرن الثالث عشر فأصبح حرباً مسلحة بينها ؛ فكان كل جيل يشهد ثورة يقوم بها الفلاحون وبخاصة فى فرنسا ؛ ففى عام ١٢٥١ ثار الفلاحون فى فرنسا وفلاندرز على من كانوا يستبدون بهم من الملاك سواء كانوا من رجال الدين أو الدنيا . وأطلق هؤلاء على أنفسهم اسم الرعاة Pastoureux وشنوا حرباً ثورية شبيهة بالحروب الصليبية بقيادة واعظ غير مرخص معروف بلقب « سيد بلاد المجر » . وزحفوا من فلاندرز واخترقوا أمين إلى باريس ، وانضم إليهم فى طريقهم المتذمرون من الفلاحين وصعاليك المدن حتى بلغ عددهم مائة ألف رجل أو يزيدون ؛ وكانوا يحملون أعلاماً دينية ، وينادون بولائهم للويس التاسع ، وكان وقتئذ سجيناً عند المسلمين فى مصر ؛ ولكنهم كانوا مسلحين بالهراوات ، والخناجر ، والفؤوس ، والحراب ، والسيوف

(*) الكوارتر مكيال يعادل ٧٫٩١٨ لتر . (المترجم)

(**) يقصد بالأجور الحقيقية قيمتها الشرائية . (المترجم)

فكانوا بذلك جمعاً خطراً يخشى بأسه . وكانوا ينددون بفساد الحكم ، واستبداد الأغنياء بالفقراء ، ونفاق القساوسة والرهبان وشرههم ؛ وكان العامة يهتفون لهم حين يسمعون منهم هذه الأقوال . وانتحلوا لأنفسهم حق الوعظ الديني ، وأخذوا يغفرون للناس ذنوبهم ، ويعقدون عقود الزواج ، وبلغ من أمرهم أن ذبحوا بعض من عارضوهم من القساوسة . ولما وصلوا فى زحفهم إلى أورليان ذبحوا فيها عشرات من رجال الدين وطلبة الجامعة ، ولكن رجال الشرطة تغلبوا عليهم فى تلك المدينة وفى بوردو ، فقبض على زعمائهم وأعدموا ، ثم صيد البائسون الباقون أحياء كما تصاد الكلاب فى هذا الزحف العديم النفع ، وشتتوا تشتيتاً أدى بهم إلى ضروب من البؤس مختلفة ؛ وفرَّ بعضهم إلى انجلترا ، وقاموا فيها بفتنة صغرى أثارها الفلاحون قلمت أظفارها هى أيضاً .

وثارت نقابات الحرف فى المدن الصناعية الفرنسية فتكرر إضرابها عن العمل وقيامها بثورات مسلحة على احتكار طبقة التجار السياسى والاقتصادى ، وتحكمها فيهم . ففى بوفيه هاجم ١٥٠٠ من الغوغاء عمدة المدينة وبعض رجال المصارف وأساءوا معاملتهم (١٢٣٣) . وتمرد عمال النسيج فى رون على تجار الأقمشة وقتلوا عمدة المدينة حين تدخل فى النزاع (١٢٨١) ؛ وفى باريس حل الملك فيليب الجميل اتحادات العمال بحجة أنها تدبر الثورة (١٢٩٥ ، ١٣٠٧) ؛ غير أن نقابات الحرف الطائفية استطاعت مع ذلك أن تكسب حق الاشتراك فى الجمعيات البلدية وفى الوظائف العامة فى مدينة مرسيليا (١٢١٣) ، وأڤنيون وآرل Arles (١٢٢٥) ، وأمين ، ومنبلييه ، ونيمز Nimes . . . وكان أحد رجال الدين ينحاز أحيانا إلى جانب الثائرين ، ويمدهم بالعبارات التى تلوكها ألسنتهم . ومن ذلك ما قاله أحد أساقفة القرن الثالث عشر : « كل الغنى مصدره السرقة ، وكل غنى لص أو وارث لص »[١٢٣] . وقامت فتن من هذا النوع اضطربت بها مدن فلاندرز ، فثار النحاسون فى دينان Dinant عام ١٢٥٥ ، والنساجون فى تورناى عام ١٢٨١ ،

وفى غنت عام ١٢٧٤ ، وفى هينولت Hinault عام ١٢٩٢ ، على الرغم من أن الإعدام أو النفى كان هو العقوبة التى يحكم بها على زعماء حركة الإضراب . وقام عمال إيبر Ypres ، ودويه ، وغنت ، وليل ، وبروج ، بفتنة جامعة عام ١٣٠٢ ، وهزموا جيشاً فرنسياً عند كورتريه ، وحصلوا على حق قبول ممثليهم فى مجالس الحكومات البلدية ووظائفها ، وألغوا القوانين الاستبدادية التى كانت أجركية التجار تضايق بها أرباب الحرف . ولما أن نال النساجون شيئاً من السلطة إلى حين ، حاولوا أن يحددوا أجور القصارين — بل أن ينقصوها — فانحاز هؤلاء إلى جانب التجار الأغنياء[١٢٤] .

وسيطرت نقابات التجار الطائفية على لندن فى عام ١١٩١ ، وسرعان ما عرضوا بعد ذلك على الملك يوحنا أن يمدوه بقدر من المال فى كل عام ؛ إذا ما ألغى نقابات النساجين ، ووافق الملك على هذا العرض (١٢٠٠)[١٢٥] . وفى عام ١١٩٤ قام رجل يدعى وليم فتزوبرت Fitzobert أو ذو اللحية الطويلة ، وأخذ يخطب فى الفقراء من أهل لندن منادياً بضرورة الثورة ، وأصغى آلاف من الناس إلى ندائه هذا ، وحاول اثنان من أثرياء المدن أن يقتلوه ، ففر منهم إلى إحدى الكنائس ، ولكنه أخرج منها بعد أن سلط عليه الدخان ، وانتحر بأن بقر بطنه بطريقة لا تكاد تفترق فى شىء عن الطريقة اليابانية . وعده أتباعه من القديسين الشهداء وعبدوه ، وقدسوا الثوب الذى جرى عليه دمه ، واحتفظوا به[١٢٦] . وإن حب الناس لربن هود الذى يسرق أموال الأشراف ورجال الدين ولكنه يشفق على الفقراء ، وانتشار قصته ، ليوحيان إلينا بما كان عليه شعور الطبقات بعضها نحو بعض فى بريطانيا خلال القرن الثانى عشر .

وكان أشد المنازعات إثارة للأحقاد ما قام منها فى إيطاليا . فقد حدث فى أول الأمر أن انضم العمال إلى نقابات التجار الطائفية وقاموا معاً بسلسلة من الاضطرابات الدموية العنيفة الموجهة ضد الأشراف ؛ وتم النصر للمتحالفين فى هذا

الكفاح قبل أن يختتم القرن الثالث عشر ؛ واشترك عمال الصناعات فى حكم فلورنس إلى حين ، غير أن كبار التجار ورجال المشروعات سرعان ما أصبحت لهم السيطرة فى مجلس المدينة ، ففرضوا على الموظفين نظما استبدادية متعسفة ، أدت فى القرن الرابع عشر إلى دخول النزاع فى مرحلته الثانية — مرحلة الحروب المتقطعة المتباعدة بين رجال الصناعة الأغنياء وعمال المصانع . وكانت هذه المشاهد — مشاهد النزاع الداخلى — هى التى قام فيها القديس فرانسس ينادى بإنجيل الفقر ، ويذكر الأغنياء الأشرار بأن المسيح لم يكن له قط ملكا خاصاً (١٢٧) .

واضمحلت الحكومات المحلية كما اضمحلت النقابات الطائفية فى القرن الرابع عشر بسبب اتساع نطاق اقتصاد البلديات وتحوله إلى اقتصاد قومى وأسواق وقفت قواعدهما واحتكارهما حجر عثرة فى سبيل تقدم الاختراع ، والصناعة ، والتجارة . وكان من أسباب اضمحلالها فوق ذلك ما كان فيها من منازعات داخلية أشاعت فيها الفوضى ، واستغلال قاس شديد الوطأة للريف المحيط بها ، ووطنيتها الضيقة المقصورة على حدود المدينة ، وسياستها ، وعملتها المضطربة غير المستقرة ، وحروبها التافهة الحقيرة بعضها على بعض فى فلاندرز وإيطاليا ، وعجزها عن أن تنتظم فى اتحاد يشمل عدة مدائن ذات حكم ذاتى ، كان يمكن أن يبقى بعد أن قوى سلطان الملوك . وليس أدل على ضعف هذه الحكومات المحلية من أن عدداً منها فى فرنسا التمس من الملك فى عام ١٣٠٠ أن يتولى هو حكمها .

ومع هذا كله فإن الثورة الاقتصادية التى قامت فى القرن الثالث عشر هى التى خلقت أوربا الحديثة ، فهى التى قضت آخر الأمر على الإقطاع الذى أدى مهمة الحماية الزراعية والتنظيم الزراعى ، وأصبح حجر عثرة فى سبيل اتساع نطاق المشروعات الاقتصادية . وهى التى حولت ثروة الإقطاع الجامدة إلى موارد سائلة متداولة يستخدمها الاقتصاد العالمى . وهى التى أمدت الأعمال الصناعية والتجارية بالآلات اللازمة لتقدمها ، وما نشأ عن هذا التقدم من زيادة كبيرة فى سلطان

الرجل الأوربى ، ووسائل راحته ، وفى معلوماته . وبفضلها عم أوربا رخاء استطاعت به أن تبنى فى قرنين من الزمان مائة كنيسة كبرى تتطلب كل واحدة منها وفرة عجيبة من المهارات والأموال . وكان ما تنتجه للأسواق المطردة الاتساع هو الذى هيأ السبيل للنظم الاقتصادية القومية التى قامت عليها الدول الحديثة ، ولعل حرب الطبقات نفسها التى أطلقتها الثورة الاقتصادية من عقالها كانت هى الأخرى حافزاً إضافياً لعقول الناس ونشاطهم . ولما هدأت عاصفة الانتقال كان صرح أوربا الاقتصادى والسياسى قد تبدل ، وكان تيار الصناعة والتجارة الجارف قد اكتسح العقبات المتأصلة من طريق التطور البشرى ، ودفع الناس إلى الأمام من مجد الكنائس الكبرى المشتت إلى مرجل النهضة الشامل .